

Journal of Administrative
and Economic Sciences



مجلة العلوم الإدارية
والاقتصادية

الدَّين العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية للمدة 2005-2020م

أ.م.د/ محسن حسين صالح لسود

أستاذ المالية العامة المشارك

نائب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن

الباحث/ ذونواس محمد ناصر صالح

مدير الشؤون المالية في الهيئة العامة للبريد محافظة الضالع

الدَّين العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية للمدة 2005-2020م

أ.م.د/ محسن حسين صالح لسود

أستاذ المالية العامة المشارك

نائب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن

الباحث/ ذونواس محمد ناصر صالح

مدير الشؤون المالية في الهيئة العامة للبريد محافظة الضالع

ملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر الدين العام في النمو الاقتصادي إذ إن زيادة أعباء الدين العام أدت دورًا سلبيًا في تراجع معدل النمو الاقتصادي وشكل ذلك عبئًا كبيرًا على الاقتصاد اليمني، وارتبط نشوؤه بالعجز المزمن في الموازنة العامة، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: إبراز مشكلات الدين العام وأعبائه على الاقتصاد، وأن الدين العام يؤثر سلبيًا في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛ إذ تؤدي زيادة مستوى الدين العام إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

واستنادًا إلى تلك النتائج استُخلص عدد من التوصيات، أهمها: ضرورة العمل على تفعيل الرقابة على عملية الاقتراض للاستفادة من هذه القروض الاستفادة المثلى، وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بهدف تقليل الأعباء الناتجة عن المديونية والإسهام في تنشيط النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدَّين العام، النمو الاقتصادي، الجمهورية اليمنية، المالية العامة، الفترة 2005-2020.

The public debt and impact of the on the economic growth in the Republic of Yemen for the period of 2005-2020

Assoc. Prof. Dr. Mohsen Hussein Saleh

Associate Professor of Public Finance

Vice Dean, Faculty of Economics and Political Science, University of Aden

Researcher: Dhu Nuwas Mohammed Nasser Saleh

Director of Financial Affairs, General Authority for Post, Al-Dhalea Governorate

Abstract

The study aimed at explaining the impact of the public debt on the economic growth. The increasing burdens of the public debt have significant roles in the decline of the growth rate which made a big burden on the Yemeni economy and associated with a chronic public budget deficit and the study employed the analytical- descriptive.

The most important findings of study are: highlighting the problems of the public debt and its burdens on the economy; and the public debt has a negative impact on the economic growth rate in the long term because the increase in the public debt level leads to a slow economic growth rate.

Based on these findings, the study concludes with a number of recommendations and the most important ones are: it is important to activate the control of the borrowing process to best benefit from these loans and direct them to invest in the productive projects; to decrease the burdens of indebtedness; and to contribute in activating the economic activity and stimulating growth.

Keywords: Public Debt, Economic Growth, Republic of Yemen, Public Finance, 2005–2020.

المقدمة:

تعاني الجمهورية اليمنية من عجز مستمر ومتراكم في ميزانياتها؛ بسبب قلة إيراداتها وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها، وذلك أدى في النهاية إلى تراكم مستويات ديونها الحكومية إلى الحد الذي يهدد استقرارها المالي والاقتصادي، ويؤثر سلبيًا في معدلات النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية دراسة الدين العام وأثره في النمو الاقتصادي في ظل الأزمات السياسية والحرب، التي تفاقم بموجبها العجز في الموازنة العامة إلى الحد، الذي لم تتمكن الحكومة من دفع مرتبات موظفيها، التي توجي بارتفاع وتيرة الدين العام، وانخفاض الاحتياطات الأجنبية، وارتفاع العجزين: التجاري، والعام، في اليمن، وخصوصًا معرفة إلى أي مدى يمكن الاستعانة بالدين العام في تمويل التنمية من دون أن ينعكس ذلك سلبيًا في النمو المستدام؛ إذ يعدّ الدين العام سيقًا ذا حدين، يمكن أن يؤدي الاستخدام الفعال للدين العام إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ولكن في المقابل فإن سوء إدارة الدين العام، يقلل من النمو الاقتصادي، ويصبح أكبر عقبة أمام الاقتصاد، وهي حالة شائعة في أغلب بلدان العالم.

وتناولت هذه الدراسة موضوع الدين العام وأثره في النمو الاقتصادي في اليمن؛ لما له من أهمية بالغة في مالية الحكومة؛ نظرًا لدور الديون في تمويل الاستثمار والاستهلاك الحكومي، وما قد يؤدي إليه الإفراط في التمويل من تراكم الديون العامة، التي تهدد استدامة النمو وتؤثر في الاقتصاد، وتزايد حجم العجز في الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمة السياسية والحرب.

مشكلة البحث:

تعاني اليمن من ارتفاع كبير في حجم الدين العام، يتزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي، وهذا الدين العام أثر بشكل سلبيًا في النمو الاقتصادي في ظل الأزمة والحرب؛ فقد تراجع مستوى الناتج القومي وزاد عبء الدين العام؛ وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

1- ما حجم الدين العام في اليمن؟

2- هل يؤثر الدين العام سلبًا أو إيجابًا في النمو الاقتصادي؟

فرضية البحث:

استنادًا إلى طبيعة مشكلة البحث وسعيًا لتحقيق أهدافه يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

- توجد علاقة وثيقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي بحيث أن الدين العام يؤثر أما إيجابًا أو سلبًا على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

للبحث أهمية نظرية (الفائدة العلمية) تكمن في توضيح علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي، ويمكن للباحثين والمهتمين في هذا الأمر الاستفادة منه، والجانب الآخر أهمية تطبيقية (الفائدة العملية) أنه يمكن أن تستفيد منه الجهات المعنية الحكومية في عملية ضبط الدين، وتوجيهه نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على حجم الدين العام للجمهورية اليمنية ومراحل تطوره في مدة الدراسة.
- تقدير أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في اليمن.
- تقديم توصيات بناء على النتائج التي سوف يتوصل إليها؛ من أجل تعزيز الإدارة الحكيمة للدين العام في الجمهورية اليمنية.

منهجية البحث:

سوف يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يعتمد على المنهج الوصفي لوصف الظواهر كافة المتعلقة بموضوع البحث واستعراض الأطر النظرية لعلاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي.

حدود البحث:

أ- الحدود الزمنية: ستمتد مدة الدراسة بين (2005-2020م).

ب- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.

المبحث الأول

الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة

أولاً: الدراسات السابقة:

ناقشت عديداً من الدراسات تأثير المديونية في بعض المتغيرات الاقتصادية، ومنها: النمو الاقتصادي مرتبةً حسب حداتها.

- الدراسات اليمنية:

1- دراسة المكردى (2022م) بعنوان: "تطور الدين العام في اليمن وقياس أثره على عجز الموازنة العامة"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور الدين العام بشقيه (المحلي والخارجي) وعجز الموازنة العامة، وقياس أثر الدين العام في عجز الموازنة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الدين العام قد ارتبط بتطوره عجز الموازنة المزمّن الناتج عن تطور الإنفاق العام بمعدلات أعلى من الإيرادات العامة. أوصت الدراسة بضرورة قيام السلطات المالية في اليمن بوضع إستراتيجية تدير بها الدين العام إدارة علمية تساعد على تقنين الدين العام، والحد منه عند الحدود الآمنة..

2- دراسة باعمر (2022م) بعنوان: "أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية"⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الدين الخارجي في اليمن وأسبابه وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سوء الأداء الاقتصادي في ظل غياب إستراتيجية واضحة للتنمية وفجوة الموارد المحلية وفجوة النقد الأجنبي. وأوصت الدراسة بعدم اللجوء للاقتراض الخارجي إلا في حالة الضرورة القصوى؛ بحيث توجه القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للبلد.

(1) محمد علي المكردى، تطور الدين العام في اليمن وقياس أثره على عجز الموازنة العامة للفترة 1994-2016م، مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية، 3.1. 2022م، ص 290-325.
(2) د. محمد احمد باعمر، أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للفترة 2011م-2020م، مجلة الأندلس مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022م، 9(55).

3- دراسة الحربي (2019م) بعنوان: "أثر تطور الدين العام على استدامة المالية العامة في الجمهورية اليمنية"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الدين العام في اليمن واستدامة المالية العامة، وتحليل أثر الدين العام في المتغيرات الاقتصادية المهمة، وقياس أثره في استدامة المالية العامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الدين العام يشكل عبئاً ثقیلاً على الاقتصاد الوطني.

أوصت الدراسة بتفعيل بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بما يسهم في تحسين كفاءة إدارة الدين العام وفعالية استخدامه، ووضع حد أقصى للدين العام، وعدم تجاوزه بأي حال من الأحوال، وضرورة إنشاء سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية وتطويرها؛ لضمان تسهيل تداول أدوات الدين المتوسطة والطويلة.

4- دراسة عبد الجليل (2014م) بعنوان: "أثر الدين العام المحلي في النمو الاقتصادي للجمهورية اليمنية"⁽²⁾:

خلصت الدراسة إلى وجود تضارب بين السياستين المالية والنقدية أدى ذلك إلى تراكم الدين العام المحلي، وأوصت الدراسة باستكمال إصلاح إدارة المالية العامة، وترشيد الإنفاق وتنفيذ الإصلاحات المالية، ونقل وظائف الخزنة إلى وزارة المالية، وتفعيل وظيفة التخطيط وإدارة النقدية، والعمل على تطبيقها إلى جانب فرض ضرائب على عوائد الدين العام المحلي والتسريع بإنشاء السوق المالية، وربط سعر الفائدة على الدين العام بمؤشرات الاقتصاد، وليس بموجب الاتفاقيات والمزايدات.

5- دراسة مجدولين (2011م) بعنوان: "كفاءة السياسة المالية في مواجهة وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني"⁽³⁾:

خلصت الدراسة إلى هشاشة الاقتصاد اليمني ووجود كثير من المعوقات أمام انطلاقه لتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ كان أهمها ضعف الاستقرار الأمني، وارتفاع حجم الدين العام ناتج عن تنامي عجز الموازنة العامة، ومن ثم تزايد نصيب الفرد من عبء الدين العام خصوصاً الخارجي

(1) نصر صالح الحربي، أثر تطور الدين العام على استدامة المالية العامة في الجمهورية اليمنية للعام 1995-2015م، غير منشورة، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، مالي ومصرفي، 2019م، ص 170-174.

(2) عبد الجليل مسعد عبد الله، أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية 2007-2012م، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، 2014م.

(3) د. مجدولين محمد عبده سعيد، كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2011م.

منه. وأوصت الدراسة إلى السيطرة على الدين العام عن طريق علاج الاختلال الاقتصادية والمالية والعمل على رفع حصة الإيرادات الضريبية، وترشيد الإنفاق وضبطه، وتحديد الأولويات المرحلية لتنفيذ الأهداف والقضاء على الفساد لضمان الحد من الموارد المهدرة، وإنشاء هيئة متخصصة للدين العام الخارجي.

6- دراسة مسعد (2010م) بعنوان: "أذون الخزنة وأثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية"⁽¹⁾:

خلصت الدراسة إلى إعادة النظر في سياسة أذون الخزنة وتخفيض سعر الفائدة على الديون قصيرة الأجل، ومراعاة قدرة الإيرادات العامة عند إصدار أدوات الدين، وتوجيه أذون الخزنة نحو القطاع الخاص والأفراد، والاستفادة منها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والإسراع بإقامة السوق المالية لحشد المدخرات الوطنية إلى جانب اتخاذ الإجراءات المكافحة للتهرب الضريبي، والتهريب الجمركي لضمان زيادة الموارد العامة.

7- دراسة الشميري (2009م) بعنوان: "إدارة ورقابة الدين العام في الجمهورية اليمنية"⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الدين العام في اليمن وأسبابه والسبل للخروج من هذه الأزمة الشائكة، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضعف بنية الاقتصاد اليمني وتأثره بالصدمات الخارجية والأزمات الداخلية، وأن الاقتصاد اليمني لم يحقق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي نُفذ عام 1995م أهدافه النهائية.

وأوصت الدراسة بتفعيل بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وضرورة تطوير سوق التمويل المحلية وإنشاء سوق الأوراق المالية.

8- دراسة كليب (2002م) بعنوان: "الآثار الكلية للديون الخارجية لليمن"⁽³⁾:

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد اليمني ما زال يعاني من تخلف القاعدة الإنتاجية، ويعجز عن الوصول إلى معدلات النمو المستهدفة، وهو اقتصاد معتمد على المساعدات والقروض الخارجية، والتي لم يحسن استغلالها جيداً؛ إذ كان معظمها قروضاً عسكرية إضافة إلى غياب إستراتيجية نمو واضحة، وغياب الإدارة الرشيدة للدين العام.

(1) محمد عبد الله حسين مسعد، أذون الخزنة وأثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية 1990-2006م، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، 2010م.

(2) الشميري، قائد ناصر، إدارة ورقابة الدين العام في الجمهورية اليمنية 1991-2005م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نقود ومالية، 2009م.

(3) علي سيف عبده كليب، الآثار الكلية للديون الخارجية لليمن، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002م.

وانطلاقاً من الدراسات السابقة نستنتج أن اليمن يعاني من أزمة الدين العام منذ مدة طويلة، وتتفاوت نسبته في اليمن بين السنوات على وفق الأوضاع الاقتصادية والسياسية وأن الدين العام أضحى تحدياً كبيراً للاقتصاد اليمني، ويتطلب إجراءات فعالة لإدارته والحد من تراكمه، ويتعين على الحكومة اليمنية اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لتحسين الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، وتحقيق الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي.

الدراسات العربية:

- 1- دراسة (عجب، معتر، 2023م) بعنوان: "أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في السودان"⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى بيان أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في السودان في الفترة (1992-2021م)، أوصت الدراسة بتوجيه الدين العام إلى القطاعات الإنتاجية بدلاً من القطاع الاستهلاكي حتى يكون له انعكاس إيجابي في النمو الاقتصادي.
- 2- دراسة (عباس، وآخرين، 2021م) بعنوان: "أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في مصر"⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في مصر في الفترة 1994-2018م، وأكدت النتائج التجريبية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية سالبة بين نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي والنمو الاقتصادي؛ وذلك في الأجلين القصير والطويل.

كذلك أوضحت الدراسة أن الدين الخارجي كان له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي.

- 3- دراسة (البرماوي، وآخرين، 2021م) بعنوان: "أثر الدين المحلي والخارجي في النمو الاقتصادي في مصر"⁽³⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الدين العام المحلي والخارجي في النمو الاقتصادي؛ وذلك بالتطبيق على الاقتصاد المصري بحسب نموذج انحدار العتبة (TR)، وأوضحت نتائج الانحدار أن هناك علاقة إيجابية غير خطية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي؛ لذلك توصي الدراسة

(1) سليمان خليفة مدرس عجب، معتر آدم عبد الرحيم محمد، تحليل وقياس أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في السودان (دراسة قياسية للفترة 1992-2021م)، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 2023م، 3(4).

(2) عباس محمد علي إبراهيم، محمد، محمد، أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في مصر 1994-2018م. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2021م، 12(2)، ص 93-140.

(3) البرماوي، أدهم، أدهم، أثر الدين العام المحلي والخارجي في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold (Regression TR). مجلة البحوث المالية والتجارية، 2021م، 22(العدد الثاني-الجزء الثاني)، ص 281-314.

القائمين على إدارة الدين العام المحلي والخارجي في الاقتصاد المصري بالمحافظة على نسب الدين العام سواء أكانت في المحلي أم في الخارجي في مستويات أقل من العتبة، حتى يتسنى تعزيز النمو الاقتصادي.

4- دراسة (العبداني، الغامدي 2020) بعنوان: "أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية كفاءة الدين العام وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة من قراءة كمية وتحليلية لكل متغير اقتصادي، وتحديد نوع العلاقة ومداه، وتوصلت الدراسة إلى أن استدامة الدين العام مرتبطة مباشرة بكفاءة الدين وفاعليته، كذلك كشفت الدراسة أن هناك تبايناً في الأجل القصير في نسب معدلات نمو خدمة الدين من جهة، ومعدلات النمو في الإيرادات غير النفطية والنواتج المحلي غير النفطي والصادرات من جهة أخرى.

5- دراسة (كلبونة، 2018) بعنوان: "أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في فلسطين"⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الدين العام المحلي والخارجي في النمو الاقتصادي؛ وذلك بالتطبيق على الاقتصاد المصري بحسب نموذج انحدار العتبة (TR)، وأوضحت نتائج الانحدار أن هناك علاقة إيجابية غير خطية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي؛ لذلك توصي الدراسة القائمين على إدارة الدين العام المحلي والخارجي في الاقتصاد المصري بالمحافظة على نسب الدين العام سواء أكانت في المحلي أم في الخارجي في مستويات أقل من العتبة، حتى يتسنى تعزيز النمو الاقتصادي.

6- دراسة (العبداني، الغامدي 2020) بعنوان: "أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية"⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية كفاءة الدين العام وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة من قراءة كمية وتحليلية لكل متغير اقتصادي، وتحديد نوع العلاقة ومداه، وتوصلت الدراسة

(1) أروى العبداني، منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020م.

(2) فاطمة بهاء فارس كلبونة، أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2018م.

(3) أروى العبداني، منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020م.

إلى أن استدامة الدين العام مرتبطة مباشرة بكفاءة الدين وفاعليته، كذلك كشفت الدراسة أن هناك تبايناً في الأجل القصير في نسب معدلات نمو خدمة الدين من جهة، ومعدلات النمو في الإيرادات غير النفطية والنواتج المحلي غير النفطي والصادرات من جهة أخرى.

7- دراسة (كلبونة، 2018م) بعنوان: "أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في فلسطين"⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في فلسطين في الفترة (1995-2016م)، كذلك أظهرت أن الجزء الأكبر من هذا الدين هو دين عام داخلي. وبالنظر إلى فعالية عملية الاستدانة، فقد تبين أيضاً أن فعالية عملية الاستدانة تعتمد على كيفية استغلال تلك الديون وعلى السياسات التي تتبعها الدولة، بينت الدراسة أيضاً أن نجاح الدولة في علاج مديونيتها يعتمد في الأساس على إستراتيجية كل دولة وبرامج الإصلاح التي تتبعها.

وبالنهاية فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تفعيل الرقابة على عملية الإقراض للاستفادة من هذه القروض بالشكل الأمثل وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بهدف تقليل الأعباء الناتجة عن المديونية والإسهام في عملية التنمية.

8- دراسة (أبو مدللة، والعجلة، 2016م) بعنوان: "تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية"⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى تحليل تطوّر الدَّين العام الفلسطيني، وآثاره في الوضع المالي في فلسطين بتحليل مؤشرات الدَّين واتِّجاهاته.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الدين العام قد ارتفع في الأراضي الفلسطينية في فترة الدراسة؛ إذ زاد حجم الدين بمقدار 178%، وبمتوسط سنوي قدره 14%، وأن الدَّين الداخلي يُعدّ الأسوأ والأكثر تأثيراً في أعبائه؛ إذ يصل عبء الدين الداخلي من عبء

(1) فاطمة بهاء فارس كلبونة، أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2018م.

(2) سمير أبو مدللة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011م)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2016م، 21(1).

الدين العام قرابة 92%، كذلك فإن الدين الخارجي قد أسهم في تطوير البنية التحتية، وعلى الرغم من تزايد المساعدات والمنح الخارجية فذلك لم يسهم في تقليل العجز المالي للسلطة الفلسطينية.

9- دراسة (العضائية وآخرين، 2015م) بعنوان: "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره في النمو الاقتصادي"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى دراسة هيكل الدين العام في الأردن في الفترة (1980-2012م)، وبيان مدى تأثير الدين الخارجي والداخلي في النشاط الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين إجمالي الدين الخارجي وبين النمو الاقتصادي ممثلًا بالنواتج المحلي الإجمالي، كذلك وأن هناك علاقة طردية بين إجمالي الدين الداخلي والنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي، وتوجيه هذه القروض للاستثمار في المشروعات الإنتاجية، للحد من أعباء خدمة الدين.

10- دراسة (نعمة، 2013م) بعنوان: "أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي في العراق"⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تأثير سعر الصرف في سعر الفائدة في العراق، والبحث عن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية، والعلاقة بين تمويل العجز في الموازنة العامة، والاكتماب في سندات الدين العام الداخلي، وأثر ذلك في حجم السيولة المحلية والقاعدة النقدية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرًا مباشرًا لسعر الصرف والفائدة في الاكتماب في سندات الدين، وأن الاقتصاد العراقي مفتوح، ويعتمد بدرجة كبيرة على العالم الخارجي، وذلك باتباع منهج السياسة المالية الاتفاقية التوسعية.

(1) راضي العضائية، حسن العمرو، حذيفة القرالسة، هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره في النمو الاقتصادي 1980-2012م مجلة العلوم الإدارية، 2015م، المجلد 42 العدد 2، الأردن.

(2) نعمة، سمير، أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة/العراق حالة دراسية للمدة 2004-2012م، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد العاشر، جامعة واسط العراق، 2013م، ص 45-67.

11- دراسة (شاهين، 2012م) بعنوان: "أثر الديون الخارجية في النمو الاقتصادي: حالة بعض الدول العربية المقرضة"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية القروض الخارجية في الدول العربية، كذلك توضيح العلاقة والارتباط بين زيادة الدين الخارجي، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كالبطالة والفقر والتبعية بأشكالها كافة، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجج الدول العربية جميعاً في الاقتراض من الخارج، تعود في الأساس إلى العجز الداخلي في الاقتصاد الآخذ بالزيادة، إضافة إلى الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، كذلك توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة بين الدين والنمو الاقتصادي، تتفاوت قوتها بحسب طبيعة الاقتصاد لكل دولة.

12- دراسة عبادي (2001م) بعنوان: "القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية في السلطة الفلسطينية"⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على القروض الأجنبية الممنوحة للسلطة الفلسطينية، ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك خللاً في استغلال القروض الأجنبية التي مُنحت للسلطة الفلسطينية.

13- دراسة المومني (1995م) بعنوان: "المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية"⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أسباب المديونية الخارجية للأردن من التعرف إلى مدى قدرة الأردن على تحمل أعباء المديونية، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية على عدد من المتغيرات الاقتصادية للفترة من 1967

(1) شاهين، محمد، أثر الديون الخارجية في النمو الاقتصادي: حالة بعض الدول العربية المقرضة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012م.

(2) ميساء عبادي، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، 2001م.

(3) المومني رياض، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد 7، 1995م، (2)، ص 343-377.

إلى 1991م، كذلك تناولت الدراسة برنامج التصحيح الاقتصادي وأهدافه للفترة من 1989 إلى 1992م، وخلصت الدراسة إلى أن للقروض الخارجية نتائج إيجابية على بعض المتغيرات وأخرى سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهي عموماً لم تساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Yusuf, A., & Mohd, S (2021)⁽¹⁾:

بحثت هذه الدراسة في تأثير الدين الحكومي في النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام البيانات السنوية من 1980 إلى 2018م، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب على الحكومة توجيه الأموال المقترضة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد سيؤدي ذلك إلى تحسين النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتوسيع قاعدة الإيرادات وتعزيز القدرة على سداد الديون المستحقة عند استحقاقها.

2- دراسة (pegkas (2018)⁽²⁾:

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين النمو الاقتصادي وعوامل عديدة (الاستثمار، الاستهلاك الخاص والحكومي، والانفتاح التجاري، والنمو السكاني والديون الحكومية) في اليونان، إذ يستمر الاختلال بعد سنوات عديدة من الأزمة المالية. وتكشف النتائج عن وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الاستثمار كاستهلاك الخاص والحكومي والانفتاح التجاري يؤثران إيجاباً في النمو. ومن ناحية أخرى، هناك تأثير سلبي طويل المدى للدين الحكومي والنمو السكاني في النمو.

3- دراسة (Lee, Siew-Peng, and Yan-Ling Ng (2015)⁽³⁾:

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان الدين العام قد أسهم في النمو الاقتصادي في ماليزيا في الفترة من 1991 إلى 2013م، كذلك بحثت فيما إذا كانت المؤشرات الأخرى لعبء الدين، مثل: عجز الميزانية، ونفقات الميزانية، وخدمة الدين الخارجي والاستهلاك الحكومي، لها تأثير في النمو الاقتصادي. وأشارت النتائج إلى أن الدين العام مع مرور الوقت له تأثير سلبي في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى

(1) Yusuf, A., & Mohd, S. (2021). The impact of government debt on economic growth in Nigeria. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1946249.

(2) Pegkas, P. (2018). The effect of government debt and other determinants on economic growth: The Greek experience. *Economies*, 6(1), 10.

(3) Lee, S. P., & Ng, Y. L. (2015). Public debt and economic growth in Malaysia. *Asian Economic and Financial Review*, 5(1), 119-126.

ذلك، وجد أن عجز الموازنة والاستهلاك الحكومي وخدمة الدين الخارجي هي دالة تناقصية للناتج المحلي الإجمالي.

4- دراسة (Ntshakala, Precious Lomagugu (2015)⁽¹⁾:

بحثت هذه الدراسة في تأثير الدين العام الخارجي والمحلي في النمو الاقتصادي في سوازيلاند بما في ذلك المتغيرات مثل: التضخم، والإنفاق الحكومي، وطبقت تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية تمتد 1988-2013م.

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في سوازيلاند في المدة قيد الدراسة.

5- دراسة (Ramzan and Zahir (2010)⁽²⁾:

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الدين الداخلي والنمو الاقتصادي في باكستان في الفترة 1972-2009م، وهذا يعني أن الأموال التي ولدت من الاقتراض المحلي قد استخدمت جزئياً لتمويل النفقات الحكومية، التي تسهم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

6- دراسة (Jayaraman and others (2008)⁽³⁾:

خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع تدفق المساعدات والديون الخارجية أسهم بوضوح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ست دول من دول المحيط الهادي خلال الفترة 1988-2004م.

7- دراسة (Abbas and Christensen (2007)⁽⁴⁾:

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وقوية للدين الداخلي في النمو الاقتصادي في دراسة أجريت على (93) دولة من ذوي الدخل المتدني في الفترة من 1975 - 2004م، وعلاقة سلبية للدين في النمو الاقتصادي في حالة تجاوزت نسبة الدين الداخلي 35% من الناتج المحلي الإجمالي.

(1) Ntshakala, P. L. (2015). Effects of public debt on economic growth in Swaziland. *International Journal of Business and Commerce*, 5(1), 1-24.

(2) Sheikh, Muhammad Ramzan and Faridi ,Muhammad Zahir and Tariq ,Khadija . 2010 "Domestic Debt and Economic Growth in Pakistan: An Empirical Analysis", *Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)* Vol .30, No.2 (2010December) , pp.373-387.

(3) Jayaraman T.K Evan Lau 2008., Does external debt lead to economic growth in pacific Island countries", *Journal of Policy Modeling*, 31:272-288.

(4) Abbas, Ali and Jakob Christensen (2007). The Role of Domestic Debt Markets in .Economic Growth: An Empirical Investigation for Low-income Countries and 3 Emerging Markets. IMF WP 07/127 "Central Bank Review 85(5) 1106-17.

8- دراسة (2005) Clements⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى تحليل برنامج إعانة الدين العام الذي قدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية. أوصت الدراسة بأن يُطلق الاستثمار في التعليم والصحة؛ إذ إن توفير التعليم والخدمات الصحية الجيدة للجميع مكون أساس من مكونات التنمية الاقتصادية، تشجيع الفرص المتاحة أمام النساء والفتيات؛ إذ تعدُّ المساواة بين الجنسين محركًا لتحقيق الإنصاف والحد من الفقر وتعزز التنمية الاقتصادية.

9- (1999) Milton and Iyoha⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الديون الخارجية في النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية للمدة من 1970 إلى 1994م؛ إذ خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للديون الخارجية في الاستثمار؛ إذ إن الدين الخارجي يخفض الاستثمار ومن ثم يؤثر سلبًا في النمو الاقتصادي.

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة:

تثير علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين والباحثين، وهي علاقة معقدة ومتعددة الجوانب، ويمكن أن تكون إيجابية أو سلبية تبعاً للظروف والأسباب المختلفة. وفي حالة تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الدين العام للمشاريع الاستثمارية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي؛ إذ يعمل ذلك على توفير فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وزيادة الإنتاجية، وتوفير فرص الاستثمار الجديدة.

من الناحية الأخرى، إذا حصل تراكم الدين العام كثيرًا وبدون توجيهه إلى الاستثمارات الحكومية الإيجابية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقليل النمو الاقتصادي. وقد تؤدي زيادة الدين العام إلى زيادة تكلفة الاقتراض وتقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة؛ وذلك يؤثر سلبًا في الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

(1) Clements, B. R. Bhattacharya and T. Q. Nguyen. (2005), The effect of a subsidy on the public debt level of economic development, can debt relief boost growth in poor countries? International Monetary fund Washington, Dc, USA.

(2) Milton & Iyoha (1999) "External debt and economic growth in sub-Saharan African countries: An econometric study" AERC Research Paper 90 African Economic Research consortium, Nairobi.

أ: الدين العام والدور الإنمائي:

الدين العام هو المبلغ الذي يدين به الحكومة لجهات أخرى، سواء أكانت داخلية أم خارجية، والذي يستخدم لتمويل النفقات العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن الدين العام يمكن أن يكون أداة مهمة لتمويل النمو الاقتصادي، فله أيضًا آثار اقتصادية ومالية سلبية إذا لم يُدر إدارة جيدة.

ويمكن أيضًا استخدام الدين العام لتمويل البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية، والتي يمكن أن تعزز التنمية البشرية وتحسن مستوى المعيشة للأفراد، ولكن يجب أن يستخدم الدين العام بحكمة وفي إطار إستراتيجية متوازنة تضمن الاستدامة المالية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المدى الطويل. والدين العام يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من الأثر الذي يتركه في جوانب عديدة من النمو الاقتصادي ويمكن إيجاز بعض الأدوار الرئيسة التي يمكن أن يؤديها الدين العام في الإنماء:

- **تمويل الاستثمارات:** يمكن استخدام الدين العام لتمويل المشاريع الضخمة والاستثمارات الحيوية، التي تعزز التنمية الاقتصادية. يمكن أن يتضمن ذلك الاستثمار في البنية التحتية، مثل: الطرق، والجسور، والمطارات، وتنمية القطاعات الحيوية، مثل: الصناعة، والزراعة، والطاقة المستدامة، وتحسين الخدمات العامة، مثل: التعليم، والصحة، والنقل.
- **تعزيز النمو الاقتصادي:** يمكن أن يؤدي استخدام الدين العام بفعالية إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وتعزيز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن للدين العام أن يساهم في توفير فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين الدخل القومي، كل ذلك يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.
- **تعزيز القدرة التنافسية:** يمكن استخدام الدين العام لتعزيز القدرة التنافسية للدولة من دعم الابتكار، وتطوير المهارات، وتحسين بيئة الأعمال. يمكن للدين أن

يسهم في تمويل البحث والتطوير وتعزيز التعليم وتدريب القوى العاملة وتطوير البنية التحتية الرقمية؛ وذلك يعزز القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمية⁽¹⁾.

- **تعزيز التوزيع العادل للثروة:** يمكن استخدام الدين العام لتمويل برامج الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقرًا وضعفًا، ويمكن أن يُسهم الدين العام في تقليل الفجوات الاجتماعية، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

- **التعامل مع الأزمات:** يمكن استخدام الدين العام في التعامل مع الأزمات الاقتصادية أو الطوارئ الطبيعية أو الأحداث غير المتوقعة، ويمكن للحكومات أن تستخدم الدين لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم الأفراد والشركات، التي تتأثر بالأزمة، وهذا يسهم في تخفيف الآثار السلبية واستعادة الاستقرار الاقتصادي.

- **سد الفجوة الاستثمارية:** في عديد من الدول النامية، يوجد غالبًا فجوة بين الموارد المالية المتاحة والاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية. ويمكن للدين العام أن يساعد في سد هذه الفجوة عن طريق توفير التمويل اللازم للاستثمارات الحيوية، خاصة عندما يكون تحصيل الإيرادات المحلية غير كافٍ.

- **الاستقرار الاقتصادي:** يمكن استخدام الدين العام أداةً للاستقرار الاقتصادي في فترات الركود الاقتصادي أو الأزمات. عند مواجهة ركود اقتصادي أو صدمات خارجية، قد تزيد الحكومات من الاقتراض لتحفيز الاقتصاد من حزم التحفيز المالي، وبرامج إنشاء فرص العمل، أو شبكات الأمان الاجتماعي. يمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من التأثيرات السلبية للصدمات الاقتصادية ودعم الانتعاش الاقتصادي.

أما إذا أدير الدين العام بغير فعالية، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل الثقة في الحكومة والاقتصاد، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقليل فرص النمو وتحسين المعيشة.

(1) رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985م، ص 23.

ولذلك نرى أنه يجب أن يدار الدين بحذر على وفق المبادئ الشفافية والمساءلة والاستدامة المالية، وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية مستدامة لتحقيق التوازن بين الدين والتنمية، وتحسين الإيرادات والتخفيض من النفقات العامة وتحسين كفاءة الإنفاق، ويجب أيضاً أن يوجه الدين العام توجيهاً إستراتيجياً للاستثمار في المشاريع ذات الأولوية، والتي تسهم بفعالية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

من الناحية الأخرى، إذا حصل تراكم الدين العام كثيراً وبدون توجيهه إلى الاستثمارات الحكومية الإيجابية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقليل النمو الاقتصادي. وقد تؤدي زيادة الدين العام إلى زيادة تكلفة الاقتراض وتقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة؛ وذلك يؤثر سلباً في الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

أ: الدين العام والدور الإنمائي:

الدين العام هو المبلغ الذي يدين به الحكومة لجهات أخرى، سواء أكانت داخلية أم خارجية، والذي يستخدم لتمويل النفقات العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن الدين العام يمكن أن يكون أداة مهمة لتمويل النمو الاقتصادي، فله أيضاً آثار اقتصادية ومالية سلبية إذا لم يُدار إدارة جيدة.

ويمكن أيضاً استخدام الدين العام لتمويل البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية، والتي يمكن أن تعزز التنمية البشرية وتحسن مستوى المعيشة للأفراد، ولكن يجب أن يستخدم الدين العام بحكمة وفي إطار إستراتيجية متوازنة تضمن الاستدامة المالية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المدى الطويل. والدين العام يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من الأثر الذي يتركه في جوانب عديدة من النمو الاقتصادي ويمكن إيجاز بعض الأدوار الرئيسة التي يمكن أن يؤديها الدين العام في الإنماء:

- **تمويل الاستثمارات:** يمكن استخدام الدين العام لتمويل المشاريع الضخمة والاستثمارات الحيوية، التي تعزز التنمية الاقتصادية. يمكن أن يتضمن ذلك الاستثمار في البنية التحتية، مثل: الطرق، والجسور، والمطارات، وتنمية

القطاعات الحيوية، مثل: الصناعة، والزراعة، والطاقة المستدامة، وتحسين الخدمات العامة، مثل: التعليم، والصحة، والنقل.

- **تعزيز النمو الاقتصادي:** يمكن أن يؤدي استخدام الدين العام بفعالية إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وتعزيز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن للدين العام أن يساهم في توفير فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين الدخل القومي، كل ذلك يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.

- **تعزيز القدرة التنافسية:** يمكن استخدام الدين العام لتعزيز القدرة التنافسية للدولة من دعم الابتكار، وتطوير المهارات، وتحسين بيئة الأعمال. يمكن للدين أن يساهم في تمويل البحث والتطوير وتعزيز التعليم وتدريب القوى العاملة وتطوير البنية التحتية الرقمية؛ وذلك يعزز القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمية⁽¹⁾.

- **تعزيز التوزيع العادل للثروة:** يمكن استخدام الدين العام لتمويل برامج الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقرًا وضعفًا، ويمكن أن يساهم الدين العام في تقليل الفجوات الاجتماعية، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

- **التعامل مع الأزمات:** يمكن استخدام الدين العام في التعامل مع الأزمات الاقتصادية أو الطوارئ الطبيعية أو الأحداث غير المتوقعة، ويمكن للحكومات أن تستخدم الدين لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم الأفراد والشركات، التي تتأثر بالأزمة، وهذا يساهم في تخفيف الآثار السلبية واستعادة الاستقرار الاقتصادي.

- **سد الفجوة الاستثمارية:** في عديد من الدول النامية، يوجد غالبًا فجوة بين الموارد المالية المتاحة والاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية. ويمكن للدين العام أن يساعد في سد هذه الفجوة عن طريق توفير التمويل اللازم للاستثمارات الحيوية، خاصة عندما يكون تحصيل الإيرادات المحلية غير كافٍ.

(1) رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985م، ص 23.

- **الاستقرار الاقتصادي:** يمكن استخدام الدين العام أداةً للاستقرار الاقتصادي في فترات الركود الاقتصادي أو الأزمات. عند مواجهة ركود اقتصادي أو صدمات خارجية، قد تزيد الحكومات من الاقتراض لتحفيز الاقتصاد من حزم التحفيز المالي، وبرامج إنشاء فرص العمل، أو شبكات الأمان الاجتماعي. يمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من التأثيرات السلبية للصدمات الاقتصادية ودعم الانتعاش الاقتصادي.

أما إذا أدير الدين العام بغير فعالية، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل الثقة في الحكومة والاقتصاد، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقليل فرص النمو وتحسين المعيشة. ولذلك نرى أنه يجب أن يدار الدين بحذر على وفق المبادئ الشفافية والمساءلة والاستدامة المالية، وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية مستدامة لتحقيق التوازن بين الدين والتنمية، وتحسين الإيرادات والتخفيض من النفقات العامة وتحسين كفاءة الإنفاق، ويجب أيضًا أن يوجه الدين العام توجيهًا إستراتيجيًا للاستثمار في المشاريع ذات الأولوية، والتي تسهم بفعالية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع عمومًا.

ب: آثار الدين العام:

يمثل الدين العام واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع اليمني سواء أُنظر إليه من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية، ومشكلة الدين العام تمثل تحديًا مهمًا لإستراتيجية التنمية فقد أدى عدم التوافق بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار إلى وجود فجوة تمخضت عنها مشكلة الدين العام.

يمكن أن يكون للديون العامة آثار إيجابية أو سلبية تؤثر في مسيرة عملية التنمية، وتكمن الآثار السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيحها في الآتي⁽¹⁾:

(1) محمد، مصطفى، الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية، شبكة الجزيرة الإسلامية، السعودية، (2004م)،

1- الآثار الاقتصادية:

الدّين العام له آثار اقتصادية عديدة تؤثر في الدولة والاقتصاد عمومًا، وفيما يلي أهمها:

- **تكاليف الفائدة والخدمة:** يعدُّ سداد فوائد الدين وخدمتها أحد أهم الآثار الاقتصادية للدين العام. فكلما زاد حجم الدين العام وزادت معدلات الفائدة، زادت التكاليف المرتبطة بخدمة الدين، ومن ثم تتناقص الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الأخرى، مثل: التعليم، والصحة، والبنية التحتية.
- **عدم استقرار المالية العامة:** يمكن أن يؤثر الدين العام الكبير في استقرار المالية العامة للدولة، قد يؤدي التراكم الزائد للدين إلى عجز مالي وعجز في الميزانية؛ وذلك يزيد من عبء الدين ويؤثر في مصداقية الحكومة في الأسواق المالية وقدرتها على سداد الديون؛ إذ يستخدم الدين العام لتمويل عجز الموازنة العامة هذا من ناحية ، وأعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة؛ ونظرًا لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة ، ومن ثم فعجز الموازنة يتزايد ويستمر وهذا الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة من تراكم المديونية وأعباء خدمة الديون، ومن الناحية الأخرى فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى نحو ربع النفقات، ونحو ثلث الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين⁽¹⁾.
- تزايد الدين العام المحلي أدى إلى تحويل أموال القطاع الخاص، التي كانت قوة لتوظيفها في مشروعات إنتاجية إلى الحكومة؛ إذ بُدّدت في نفقات عامة غير

. available at www.aljazeera.net

(1) جهاد صبحي عبد العزيز القطيط، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر، مج11، ع33، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، 2007م، ص 26.

منتجة. ويترتب على ذلك حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال وتدهور الإنتاج القومي⁽¹⁾.

- **تأثير في الاستهلاك والإنفاق الحكومي:** قد يؤثر الدين العام الكبير في الاستهلاك والإنفاق الحكومي. يمكن أن يحدث زيادة في الدين العام انقباضاً في الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية والصحة والتعليم، ومن ثم يؤثر في مستوى المعيشة والخدمات المقدمة للمواطنين.

- **التضخم وتدهور العملة:** قد يؤدي الدين العام الكبير إلى زيادة في الإنفاق العام وتمويلها عبر الاقتراض أو طباعة مزيد من النقود، وهذا يرفع مخاطر التضخم، ويمكن أن يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية؛ وذلك يزيد من تكاليف الاستيراد ويؤثر في القوة الشرائية للمواطنين؛ إذ يسهم تراكم الدين العام في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي؛ إذ إن الزيادة النسبية في المعروض النقدي، واتساع فجوة الطلب المحلي، قد سببت ارتفاعاً في معدل الأسعار، ولقد جاء ذلك نتيجة لعجز الموازنة العامة المزمّن والذي مَوَّل في الأساس بإصدارات نقدية متتالية⁽²⁾.

- **تزايد حجم الدين العام المحلي أدى إلى إزاحة الحكومة للقطاع الخاص، وهذه الإزاحة لها آثارها الانكماشية على الائتمان وفرص العمل وتوزيع الدخل.**

2- الآثار السياسية:

تظهر في الديون الخارجية، فتعمل الدول الدائنة على استخدام هذه الديون للسيطرة على الدول المدينة والتحكم فيها وبمواردها وتؤثر في سلطة الدولة وسيادتها، فتتعرض الدولة لتدخل خارجي من صندوق النقد الدولي عن طريق برنامج إصلاح خاص بها ولكن أكثر الدول التي اتبعت هذه البرامج زادت من حدة مديونيتها بدلاً من تخفيفها وحل العجز في ميزانيتها.

(2) محمد عبد الحليم عمر، الدين العام، المفاهيم - المؤشرات - الآثار - بالتطبيق على حالة مصر، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2003م، ص33.

(3) كمال محمد يوسف، فقه الاقتصاد العام، ستابرس للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1990م، ص394.

إن الدين العام يمكن أن يؤثر في الجوانب السياسية تأثيرًا ملحوظًا، ويمكن إيضاح أهمها بشيء من الإيجاز على النحو الآتي:

- **الاعتمادية السياسية:** يمكن أن يكون للدين العام تأثير كبير في مستوى الاعتمادية السياسية للحكومة، إذا كان الدين العام مرتفعًا وغير مستدام، فقد يزيد ذلك من عدم الثقة في الحكومة ويؤدي إلى ضعف دعم الجمهور وانتقادات من الأطراف السياسية المعارضة.
- **استخدام الدين العام أداة سياسية:** في بعض الحالات، يمكن للحكومات استخدام الدين العام أداة سياسية لتحقيق أهدافها السياسية، يمكن أن تستخدم الحكومة الدين العام لتمويل البرامج الاجتماعية أو المشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تزيد من شعبيتها وتعزز مكانتها السياسية.
- **الاستقرار السياسي:** إذا أدير الدين العام جيدًا وحقق التوازن بين الإقراض والسداد، فقد يسهم ذلك في الاستقرار السياسي؛ فعندما تكون الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها المالية وتحافظ على استدامة الدين، يمكنها تجنب الأزمات المالية والاضطرابات التي يمكن أن تؤثر في الاستقرار السياسي.
- **العلاقات الدولية:** يمكن أن يؤثر الدين العام في العلاقات الدولية للبلد. إذا كان هناك قلق بشأن استدامة الدين العام، فقد يؤثر ذلك في قدرة البلد على الحصول على التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات من الدول الأخرى. وبعض المقرضين الدوليين قد يفرضون شروطًا صارمة أو يطلبون إصلاحات اقتصادية قبل تقديم المساعدة المالية.

ومن عرض ما سبق نلاحظ أن الدين العام يمكن أن يؤثر في الحياة السياسية للدولة بطرائق عديدة، ومن ثم يتطلب التعامل مع هذا التحدي إجراءات حازمة وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين إدارة الدين العام، وتقليل المخاطر السياسية والاقتصادية، ومن المهم أن تعمل الحكومات على تنويع مصادر التمويل وتحسين إيراداتها وتقليل الإنفاق الحكومي الزائد وتطويع القطاعات الحيوية وزيادة الاستثمارات الخاصة لتحسين الوضع الاقتصادي

والسياسي للدولة، كذلك يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة والحلول الرقمية في إدارة الدين العام والحد من الاختلافات في النظم الضريبية وتعزيز الشفافية والمساءلة لتحسين الإدارة المالية والسياسية للدولة.

3- الآثار الاجتماعية:

تتمثل في أن الدول تحصل على الدين في زمن وتسدده في زمن آخر، فإذا استخدمته في المشاريع الإنتاجية فإنه سيزيد من رفاهية الأجيال القادمة؛ أما إذا استخدمته في مشاريع استهلاكية وأغلب الدول النامية تقوم بذلك فإنه سيقبل من رفاهية الأجيال القادمة ويحملهم عبئاً إضافياً نتيجة لزيادة الضرائب المترتبة عليهم. إلى جانب الآثار الاقتصادية والسياسية للدين العام هناك بعض الآثار الاجتماعية، ويمكن إيضاح أهمها بشيء من الإيجاز على النحو الآتي:

- أن أهم تكاليف الدين العام هي التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الأفراد يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل، كذلك يضيع على ملايين أخرى من الأطفال فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك من دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا في مجتمع يتزايد فيه حجم الدين العام؛ وذلك يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً⁽¹⁾.
- الدين العام الكبير قد يؤثر في الفقر والتفاوت الاجتماعي. عندما تكون الموارد الحكومية محدودة بسبب تكاليف خدمة الدين، فإنه قد يكون هناك تقليص في الإنفاق على برامج الرفاه الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية؛ وذلك يؤثر في الفئات الضعيفة ويعزز التفاوت الاجتماعي؛ إذ إن زيادة أعباء الدين المحلي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي؛ وذلك لأن جانباً مهماً من الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات السيادية (الضرائب) تعود مرة أخرى إلى الشرائح الغنية في المجتمع في صورة مدفوعات بفوائد الدين العام المحلي وأقساطه، وذلك بدلاً من

(1) د. عماد موسى، أدوات الدين العام: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (1990م)، ص5-10.

توجيهه حصيلة الضرائب إلى الإنفاق على التعليم، والصحة، والقطاعات الاجتماعية الأخرى، التي تستفيد منها كثيرًا الشرائح الفقيرة في المجتمع⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق يتضح أن الآثار التي تترتب على الدين العام الداخلي تقتصر فقط على الآثار التوزيعية؛ إذ ينتقل الدين بين فئات المجتمع المقيمة داخل حدود الدولة ومن ثم لا يشكل أثرًا في الثروة القومية، وعلى العكس من ذلك في حالة الدين الخارجي الذي يترتب على سداذه استقطاع جزء من هذه الثروة.

- الدين العام في جوهره هو ترحيل من جيل إلى جيل لاحق. ويتوقف هذا على نوعية استخدام الدين العام المحلي، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل القادم العبء كله لحساب الجيل الحالي والعكس قد يكون صحيحًا⁽²⁾.
- تحمل الأعباء: قد يترتب على الدين العام زيادة الأعباء المالية على المواطنين والشركات. ويمكن أن ترتفع الضرائب أو تفرض رسوم إضافية لتمويل الدين العام، وهذا يمكن أن يؤثر في الدخل والقدرة الشرائية للأفراد وتتأدية الشركات.
- التضخم وانخفاض القدرة الشرائية: إذا لم يُدر الدين العام جيدًا، فإن زيادة الإقراض للتمويل قد تؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. قد يرتفع مستوى الأسعار ويقل قوة العملة؛ وذلك يجعل من الصعب على الأفراد تلبية احتياجاتهم الأساسية ويؤثر في المعيشة اليومية للناس.

في النهاية، تجب ملاحظة أن الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدين العام تختلف من دولة إلى أخرى وتعتمد على عوامل عديدة، مثل: حجم الدين العام، وهيكل الاقتصاد، وسياسات الحكومة، وظروف السوق المالية العالمية وتجب ملاحظة أنه يمكن أن يكون للدين العام تأثيرات إيجابية أو سلبية اعتمادًا على كيفية إدارته واستخدامه من

(2) د. حسام عبدالعال، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر، 2017م، ص332.

(1) د. عماد موسى، أدوات الدين العام، مرجع سابق، ص15.

الحكومة، وتحقيق التوازن المناسب في إدارة الدين العام يعدُّ أمرًا مهمًّا للحكومات لتجنب الآثار السلبية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

4- آثار سياسة الإفراط في القروض:

سياسة الإفراط في القروض تعني زيادة كبيرة في منح القروض والاقتراض في الاقتصاد يمكن إيجاز أهم الآثار لسياسة الإفراط في القروض، وتضخم الدين العام فيما يلي (1):

- زيادة الدين العام: عندما تمنح القروض كثيرًا من دون مراعاة القدرة على السداد، فإنه يزيد من الدين العام للحكومة. يمكن أن يؤدي زيادة الدين العام إلى ضغوط مالية على الدولة؛ إذ يجب على الحكومة توفير الأموال لسداد الديون وسد العجز في الميزانية، وهو ما قد يؤثر في الاستدامة المالية للبلد وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.
- التضخم: عندما تزيد القروض كثيرًا، فإن ذلك يزيد من كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد. وبما أن العرض الزائد للأموال يؤدي عادة إلى تضخم الأسعار، فإن الإفراط في القروض يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم. يمكن أن يؤثر التضخم العالي في القدرة الشرائية للمواطنين ويزيد من تكلفة المعيشة.
- عدم الاستقرار المالي: الإفراط في القروض قد يؤدي أيضًا إلى عدم الاستقرار المالي في البلد؛ فعندما يزداد الدين العام كثيرًا، يمكن أن يتراكم الاهتمام على القروض ويزيد من خطر عدم قدرة الحكومة على سداد الديون المستحقة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تدهور التصنيف الائتماني للبلد، وزيادة تكلفة الاقتراض المستقبلية (2).
- إذا كان للدين العام المحلي القدرة على زيادة الطلب الكلي في الأجل القصير على وفق رؤية عديد من الاقتصاديين؛ إذ يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام بما

(1) د. حسام عبدالعال، مرجع سابق، ص 334.

(2) فاطمة بهاء فارس كلبونة، مرجع سابق، ص 16.

تستدينه، وألا يكون خلاف ذلك إذ يتحول الاقتراض الحكومي الداخلي إلى آفة مستمرة، تستخدمه الحكومة بصورة ترقيعية لسداد ديونها السابقة، ومن ثم لا يمكن للحكومة زيادة الطلب الكلي في الأجل الطويل.

- تأثير في الاستثمار: إذا كان هناك إفراط في القروض، فقد يكون هناك زيادة في المخاطر المالية وعدم اليقين في الاقتصاد. وهذا قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات؛ إذ يكون المستثمرون أكثر حذرًا في ضخ الأموال في بيئة اقتصادية غير مستقرة. قد يؤثر انخفاض الاستثمار في النمو الاقتصادي، وفرص العمل، وقد يعاني الاقتصاد من وجود فجوة بين الادخار والاستثمار؛ ونظرًا لأنه من الواجب أن يحظى القطاع الخاص بالجزء الأكبر من الإسهام في الخطة الاستثمارية، فإن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في فرص التمويل يؤثر سلبًا في تنفيذ الخطة الاستثمارية والنتائج المحلي الإجمالي طبقًا لمبدأ المزاحمة.
- استخدام الدين العام لتمويل عجز الموازنة، يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وهو ما يمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، كما أنه مع سوء إدارة الدين العام يزداد عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق العام بمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، فيستمر بذلك الدين العام في الزيادة في حلقة خبيثة مفرغة لا تبقي ولا تذر لأي تنمية مستهدفة، كما أن تخصيص نحو ثلث المصروفات ونحو نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.
- الدين العام الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلية في ميزان المدفوعات؛ وذلك يسهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان، وفي المقابل فإن أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهو ما يزيد من أزمة سعر صرف الدولار، ويحمل الموازنة بمخاطر ارتفاعه.
- الضعف المالي: الإفراط في الإقراض يمكن أن يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، أو التغيرات في ظروف السوق. وإذا كان الإقراض مقومًا

إلى حد كبير بالعملات الأجنبية، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يمكن أن يزيد من عبء سداد الديون. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانكماش الاقتصادي أو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة يمكن أن يجعل من الصعب على المقترضين الوفاء بالتزامات ديونهم؛ وذلك يؤدي إلى زيادة خطر التخلف عن السداد والضائقة المالية.

- تضخم أسعار الأصول: يمكن أن يسهم الإقراض المفرط في تضخم أسعار الأصول، مثل: العقارات، أو الأسهم، أو الأصول الاستثمارية الأخرى. عندما تكون هناك وفرة من الائتمان المتاح، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على هذه الأصول؛ وذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وهذا يمكن أن يخلق فقاعة أسعار الأصول؛ إذ تصبح الأسعار منفصلة عن قيمها الأساسية. عندما تنفجر الفقاعة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى خسائر مالية كبيرة، وعدم استقرار اقتصادي.
- تدهور جودة الائتمان: يمكن أن يؤدي الإفراط في الإقراض إلى تدهور جودة الائتمان. عندما تُمنح القروض من دون تقييم مناسب للجدارة الائتمانية للمقترضين، أو عندما تُخفف معايير الإقراض، فإن ذلك يزيد من احتمالية القروض المتعثرة (NPLs) أو التخلف عن سداد القروض. وهذا يمكن أن يضعف الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية، ويعوق قدرتها على تقديم مزيد من الائتمان للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.
- الاختلال الاقتصادية: يمكن أن يسهم الإفراط في الإقراض في تراكم الاختلال الاقتصادية. على سبيل المثال، إذا كان الإقراض موجهًا في المقام الأول نحو قطاعات أو صناعات معينة، فقد يؤدي ذلك إلى توزيع غير متساوٍ للموارد، ويؤدي إلى تفاقم المشكلات الهيكلية داخل الاقتصاد. وقد يؤدي ذلك إلى الإفراط في الاستثمار في قطاعات معينة، في حين قد تعاني قطاعات أخرى من نقص الاستثمار أو الإهمال.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

إن عملية إدارة الدين العام وربطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتطبيق إستراتيجية لإدارة الدين العام في أي بلد من أهم واجبات السلطات المالية ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعاً للسياسة العامة، يجب أن تسعى أي حكومة إلى التأكد من مقدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر كما ينبغي أن تتأكد السلطات المالية القائمة على إدارة الدين من أن نسبة الدين العام، ومستوى خدمة الدين العام (الفوائد + الأقساط) إلى إجمالي الناتج المحلي، وجملة الإيرادات الذاتية، وحجم الصادرات لم تتجاوز الحدود الآمنة (المعيارية) على وفق المؤشرات التي تتناول إمكانية استدامة المالية العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

هناك نقاش مستمر بشأن علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي، وتتباين الآراء بشأن طبيعة هذه العلاقة وتأثيرها، وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي تحلل هذه العلاقة:

التأثير الإيجابي: تعدّ الاستدانة العامة واحدة من وسائل تمويل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، يمكن للدين العام أن يوفر التمويل اللازم للاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الخدمات العامة، ودعم القطاعات الحيوية، مثل: التعليم، والصحة، عندما يستخدم الدين العام بفعالية، ويدار الدين بحكمة، يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

التأثير السلبي: قد يؤدي تراكم الدين العام إلى آثار سلبية في النمو الاقتصادي. عندما تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية جداً، قد يتسبب ذلك في زيادة الضغط على الموارد المالية للحكومة وتقليل الاستثمارات العامة، قد يؤدي ذلك إلى تقليل الإنفاق على البنية التحتية والخدمات العامة، وتقليل الاستثمارات الخاصة والابتكار، ومن ثم تقييد النمو الاقتصادي.

لتحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في اليمن، يمكن استخدام مؤشرات عديدة فيما يلي، أهمها:

أولاً: مؤشرات الدين المحلي في اليمن:

يظهر الجدول الآتي عدداً من المؤشرات الخاصة بالدين العام اليمني المحلي للوقوف على موقف الدين العام في فترة الدراسة:

جدول (1)

مؤشرات الدين العام اليمني المحلي للفترة من 2005 - 2020م

السنة	الدين العام المحلي (مليون ريال)	معدل نمو الدين العام المحلي %	النتائج المحلي الإجمالي مليون ريال	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الإيرادات الذاتية (مليون ريال)	نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية %	نصيب الفرد من الدين العام المحلي (ريال)	عدد السكان بالآلاف
2005م	396827	-	3646557	-	11	1097104	36	19837	20004
2006م	448375	13	4495179	23.3	10	1434662	31	21750	20614
2007م	576984	28.7	5099905	13.5	11	1414290	41	26836	21500
2008م	775646	34.4	6072272	19	13	1979055	39	35097	22100
2009م	1292562	66.6	5772915	-4.9	22	1278544	101	56691	22800
2010م	1546615	19.7	6786814	17.6	22.8	1774900	87.2	66796.9	23154
2011م	1892033	22.3	6644660	-2.1	28.5	1709300	110.7	79387.1	23833
2012م	2235751	18.2	6875253	3.5	32.6	1917100	116.7	91154.7	24527
2013م	2849440	27.4	7701300	12.1	37.0	2026800	140.6	112916.2	25235
2014م	3180049	11.6	8467800	10	37.6	1983000	160.4	122516.9	25956
2015م	4089960	28.6	5729031	-32.4	71.4	1042500	392.4	153193.5	26698
2016م	4872404	19.1	5316938	-7.20	91.7	455300	1070.2	177436.4	27460
2017م	5817000	19.4	5190032	-2.4	112.1	349000	1666.8	206496.3	28170
2018م	7283000	25.2	11579000	123	62.9	719000	1013	251858.8	28917
2019م	8428000	15.8	12606000	9	66.9	874000	964.3	283933.6	29683
2020م	9652000	14.6	14012000	11	68.9	882000	1094.4	323610.3	29826

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005-2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010م-2022م.
- الجهاز المركزي للإحصاء - كتب سنوية متفرقة 2005م - 2017م.

من بيانات الجدول (1) يتضح الآتي:

- تنامي الدين العام الداخلي في سنوات الدراسة عامًا بعد آخر؛ إذ بلغ في عام 2005م (بداية الفترة) نحو 396 مليار ريال ليصل إلى نحو 9,6 ترليون ريال عام 2020م (نهاية الفترة) وبما نسبته 11%، 68.9% من إجمالي الناتج المحلي.
- في عام 2006م انخفضت نسبة الدين المحلي إلى 10% من الناتج المحلي وفي عام 2007م ارتفعت نسبة الدين المحلي إلى 11% من الناتج المحلي، ثم استمر ارتفاع نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي من (13%) عام 2008م لتصل ذروتها في عام 2017م؛ إذ بلغت (112.1%) ثم تراجعت في عام 2018م إلى (62.9%) ثم عادت من جديد للتصاعد في عام 2019م وعام 2020م؛ فقد ارتفعت إلى 66.9% و68.9% على التوالي.

ومما سبق نستخلص أن نسب الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي تجاوزت الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليًا؛ وذلك في الفترة (2015-2020م)، وهذا يعكس إفراط الحكومة في اللجوء إلى الدين العام المحلي لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، وأنه لا يوجد تخطيط اقتصادي للقروض المحلية؛ إذ يحصل الاقتراض من أجل الإنفاق على (النفقات الجارية) من رواتب ومستحقات الموظفين ومصاريف المؤسسات الحكومية وغيرها من النفقات الجارية (المستهلكة).

- استمرار ارتفاع وتزايد في الأعباء السنوية على أفراد المجتمع؛ إذ تشير بيانات الجدول (1) وبخصوص نصيب الفرد من الدين العام المحلي، نلاحظ أن نصيب الفرد من الدين العام المحلي عام 2005م مبلغ 19837 ريالاً وينبغي أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام المحلي مع إمكانياته المتمثلة في نصيبه من الدخل فيكون هذا المؤشر في حدود الأمان؛ إذ وصل نصيب الفرد من الدين العام المحلي 50% من متوسط دخله في السنة؛ ولما كان نصيب الفرد من الدخل 182291 ريالاً فإن نسبة نصيب الفرد من الدين العام المحلي إلى متوسط الدخل تبلغ 11% في عام 2005م وهذه النسبة تكون في حدود الأمان ثم ارتفع

وتصاعد حجم الدين العام المحلي في السنوات اللاحقة ولقد صاحب تزايد حجم الدين العام المحلي ارتفاع وتزايد في الأعباء السنوية على أفراد المجتمع؛ إذ بلغت أقصى نسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدين العام إلى متوسط دخله وذلك عام 2020م لتصل إلى 68.9%.

ونرى أن هذه النسبة تجاوزت حدود الأمان، ويعود السبب في ذلك الارتفاع إلى زيادة معدلات نمو الدين العام المحلي عن معدلات نمو الناتج المحلي وانخفاض مستويات الدخل الفردية وارتفاع النمو السكاني في الجمهورية اليمنية.

- نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية هي مؤشر آخر يستخدم لتقييم وضع الدين العام في بلد ما، كما يعكس هذا المؤشر العلاقة بين حجم الدين العام في البلد وحجم الإيرادات التي تجنيها الحكومة من مواردها الطبيعية والاقتصادية والضرائب والرسوم؛ ومن ثم نلاحظ ارتفاع نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الإيرادات الذاتية من (36%) في عام 2005م لتصل ذروتها في عام 2017م فقد بلغت (1666.8%) ثم تراجعت في عامي 2018م و2019م؛ إذ بلغت على التوالي (1013% و964.3%) لتعود للتذبذب من جديد والتصاعد وفي عام 2020م، نلاحظ أن نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية في اليمن قد ارتفعت إلى مستوى قياسي يبلغ 1094.4%، وهذا يعني أن حجم الدين العام في اليمن يفوق بكثير حجم الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من مصادرها المختلفة.

ومن جرى استعراضه نستخلص أن نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية ارتفعت كثيرًا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الأزمة الإنسانية والصراع المسلح الذي تعاني منه البلاد، كذلك يتضح من هذه الأرقام أن الوضع المالي في اليمن يشير إلى تحديات كبيرة؛ إذ يواجه البلد صعوبات في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوليد الإيرادات الكافية لتغطية النفقات الحكومية والخدمات العامة، وهذا يؤثر كثيرًا في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

- وبالمقارنة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الدين المحلي نجد أنه في ظل تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام إلى آخر كان هناك بالمقابل نمو متزايد لمعدلات نمو الدين العام المحلي ففي عام 2007م بلغ معدل نمو الدين المحلي 28.7% في حين كان معدل نمو الناتج المحلي في العام نفسه (13.5%) ثم ارتفع معدل نمو الدين المحلي لتصل ذروتها في عام 2009م فقد بلغ 66.6% وعند المقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي للعام نفسه نجد في المقابل انخفاض معدل نمو الناتج المحلي ليصل إلى معدل (-4.9%).

نرى أن أسباب زيادة معدلات نمو الدين العام المحلي بوتائر أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي في معظم سنوات فترة الدراسة بسبب تأثر الناتج المحلي الإجمالي بمقدار التغيرات في حجم إنتاج النفط وحصة الدولة وكذلك بمستويات أسعاره العالمية، بالإضافة إلى العجز الهيكلي المزمن الذي تواجهه الموازنة العامة للدولة وقصور في مستوى الإيرادات العامة وإلى متطلبات السياسة النقدية الهادفة إلى استقرار العملة المحلية وأسعار الصرف بين الحين والآخر.

وفي عام 2020م تعقد الوضع أكثر؛ وذلك بسبب قيام سلطات صنعاء في حظر تداول الأوراق النقدية المطبوعة حديثاً (الجديدة) والصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن بعد عام 2017م وذلك في المناطق جميعاً الخاضعة لسيطرتها.

من تحليل مؤشرات الدين العام المحلي في مدة الدراسة نلاحظ أن حجم الدين المحلي يتزايد باستمرار منذ عدة سنوات ويزيد العجز في الميزانية العامة ويؤثر سلبيًا في النظام المالي والمصرفي في البلد وتؤثر الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تمر بها اليمن كثيرًا في الدين العام المحلي وتزيد من خطورة المشكلة.

ثانيًا: مؤشرات الدين الخارجي في اليمن:

يظهر الجدول الآتي عددًا من المؤشرات الخاصة بالدين العام الخارجي في اليمن، ومن هذه المؤشرات نستطيع أن نتعرف إلى الحدود الآمنة للدين العام الخارجي.

جدول (2)

مؤشرات الدين العام اليمني الخارجي للفترة من 2005-2020م

السنة	الدين العام الخارجي (بالمليون دولار)	الدين العام الخارجي (بالمليون ريال)	معدل نمو الدين الخارجي %	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	معدل نمو الناتج المحلي %	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي %	الصادرات من السلع والخدمات (بالمليون ريال)	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات %	نصيب الفرد من الدين العام الخارجي (ريال)	عدد السكان بالآلاف
2005م	5168	989258.6	-	3646557	-	27	1074549	92	49453	20004
2006م	5371	1058356	7	4495179	23.3	24	1316198	80	51342	20614
2007م	5820	1157889	9.4	5099905	13.5	23	1256417	92	53855	21500
2008م	5894	1177503	1.7	6072272	19	19	1519162	78	53281	22100
2009م	5917	1200263	1.9	5772915	-4.9	21	1270134	94	52643	22800
2010م	6139	1348063	12.3	6786814	17.6	19.9	1403300	96.1	58221.6	23154
2011م	6081	1300118	-3.6	6644660	-2.1	19.6	1523600	85.4	54551.2	23833
2012م	7240	1551894	19.4	6875253	3.5	22.6	1513800	102.6	63272.9	24527
2013م	7246	1557093	0.3	7701300	12.1	20.3	1565400	99.5	61704	25235
2014م	7266	1561391	0.3	8467800	10	18.5	1438400	108.6	60155.3	25956
2015م	6884	1479303	-5.3	5729031	-32.4	25.9	203900	725.5	55409	26698
2016م	6768	1713996	-1.7	5316938	-7.20	32.3	1046800	163.8	62418	27460
2017م	6376.1	2352780.9	-5.3	5190032	-2.4	45.4	1006500	233.8	83521	28170
2018م	8542	4595596	33.96	11579000	123	39.7	1308600	351.2	158923	28917
2019م	8640.1	4942137.2	1.1	12606000	9	39.2	1178200	419.5	166497	29683
2020م	8170.4	6005244	-5.4	14012000	11	42.9	1561800	384.5	201342	29826

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005 - 2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.

- الجهاز المركزي للإحصاء- كتب سنوية متفرقة 2005 - 2017م.

ويلاحظ أن الرصيد القائم للدين الخارجي في عام 2005م (بداية الفترة) كان 5.1 مليار دولار؛ أي: ما يعادل 989 مليار ريال، وكانت نسبته إلى الناتج المحلي والصادرات 27% و92% على التوالي، ثم ارتفع في عام 2006م بمعدل 7%؛ إذ بلغ نحو 5.3 مليار دولار؛ أي: ما يعادل 1.05 تريليون ريال وبما نسبته إلى الناتج المحلي والصادرات للعام نفسه 24% و80% على التوالي، واستمر في التصاعد حتى عام 2014م ثم وصل إلى 7.2 مليار دولار ثم انخفض إلى 6.3 مليارات دولار عام 2017م؛ وذلك بسبب تعليق القروض الخارجية وتسديد البنك المركزي لخدمة الدين الخارجي المستحقة، واستقرت القيمة الإجمالية للديون الخارجية عند ما يقرب من 6.7 مليارات دولار و6.3 مليارات دولار أمريكي بين عامي 2015م و2017م، ثم ارتفعت الديون الخارجية بمقدار ملياري دولار في عام 2018م مع الوديعة السعودية المقدمة للبنك المركزي اليمني في عدن؛ لتسهيل تمويل استيراد السلع الأساسية واستقرار سعر الصرف لتصل إلى 8.1 مليار

دولار؛ أي: بما يعادل 4.5 تريليونات ريال وبمعدل نمو 33.96% وكذلك نلاحظ استمرار ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي والصادرات للعام نفسه لتصل إلى 39.7% و 351.2% على التوالي، وفي عام 2020م (نهاية الفترة) وصل رصيد الدين الخارجي إلى 8.1 مليارات دولار؛ أي: ما يعادل 6 تريليونات ريال يعني؛ إذ شكلت 42.9% و 384.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إلى الصادرات.

أ - نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي:

عند قياس نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الاقتصادي للبلد، نجد أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 2015م و 2020م. كان الانهيار الاقتصادي العام وتدهور قيمة العملة الوطنية بسبب تنامي الصراع من العوامل الرئيسة التي أدت إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لليمن من 18.5% في عام 2014م إلى 45.4% في 2017م⁽¹⁾.

أن مديونية اليمن الخارجية مستقرة نسبياً وتتسم بأنها قروض ميسرة على وفق قانون الدين الخارجي توجه القروض الخارجية نحو مشاريع استثمارية، وليس نفقات جارية وذلك يجعلها أكثر جدوى من الدين المحلي عالي التكلفة والذي لا يوجه بالضرورة نحو المشاريع التنموية في حين تتجه القروض الخارجية نحو تمويل مشاريع تنموية وقد تراجع السحب من القروض الخارجية من 550.9 مليون دولار عام 2014م إلى 63.3 مليون دولار عام 2015م؛ أي: بنحو 88.5% بسبب تعليق دعم المانحين، وفي الوقت نفسه، وجود صعوبات واجهت تنفيذ المشاريع أهمها: غياب الأمن في بعض المناطق وأزمة الوقود وشحة المدخلات المادية للمشاريع.

ب - نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن مدى توفر عملات أجنبية داخل البلد وما تستهلكه الديون الخارجية والفوائد على تلك الديون من التدفقات المالية بالعملات الأجنبية، فكلما ارتفعت

(1) تطورات الاقتصاد الكلي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجندات الاجتماعية والاقتصادية اليمن، العدد 44، أغسطس/2019م.

هذه النسبة أظهر ذلك أن هناك استهلاكًا كبيرًا للتدفقات النقدية الأجنبية ومن ثم حرمان الدولة من استخدام هذه التدفقات وقت الأزمات.

يوضح جدول (2) مدى استهلاك الديون الخارجية في اليمن للتدفقات النقدية الأجنبية في فترة الدراسة ويلاحظ أن هناك تذبذبًا كبيرًا في نسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات؛ بحيث تراجعت تراجعًا كبيرًا وملحوظًا في عام 2008م فقد بلغت نسبتها 78% وهي أدنى نسبة وصلت إليها في فترة الدراسة ثم ارتفعت كثيرًا لتصل ما يقارب 725% في عام 2015م، وذلك بسبب توقف صادرات النفط التي كانت تمثل أكبر مصدر للعملة الأجنبية للبنك المركزي اليمني، ومما زاد الأمور تعقيدًا، أن المنح والقروض الخارجية انخفضت بنسبة -5.3% إلى ما يقرب من 382 مليون دولار، مقارنةً بعام 2014م.

ونتيجة لعدم توافر الاحتياطات الكافية من النقد الأجنبي، واجه البنك المركزي اليمني صعوبات كبيرة في الاستمرار بمواجهة أعباء خدمة الديون بالنيابة عن الحكومة. في عام 2015م، أنفق نحو 351 مليون دولار لخدمة الديون الخارجية (الفوائد والأقساط).

كذلك نلاحظ استمرار ارتفاع الرصيد القائم للدين الخارجي؛ إذ وصلت في عام 2017م إلى مبلغ 2.3 تريليون ريال، وشكلت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات 233.8% ثم عادت من جديد للتصاعد في عام 2018م إلى 4.5 تريليون ريال وكما ذكرنا آنفًا ارتفعت الديون الخارجية بمقدار ملياري دولار في عام 2018م مع الوديعة السعودية المقدمة للبنك المركزي اليمني في عدن لتسهيل تمويل استيراد السلع الأساسية واستقرار سعر الصرف؛ إذ بلغت نسبة الدين الخارجية إلى الصادرات 351.2% واستمر رصيد الدين العام الخارجي في الارتفاع ليصل في عام 2020م إلى 6 تريليونات ريال وكذلك نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات استمرت في التصاعد فقد بلغت 384.5% في العام نفسه.

ج - نصيب الفرد من الدين العام الخارجي:

عند استعراض بيانات الجدول (2) نلاحظ أن نصيب الفرد من الدين العام الخارجي عام 2005م بلغ 49453 ريالاً وينبغي أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام الخارجي

مع إمكانياته متمثلة في نصيبه من الدخل فيكون هذا المؤشر في حدود الأمان إذا وصل نصيب الفرد من الدين العام الخارجي 50% من دخله في السنة، ولما كان نصيب الفرد من الدخل 182291 ريالاً فإن نسبة نصيب الفرد من الدين العام الخارجي إلى متوسط الدخل تبلغ 27% في عام 2005م وهذه النسبة تكون في حدود الأمان، ثم ارتفع وتضاعف حجم الدين العام الخارجي في السنوات اللاحقة، ولقد صاحب تزايد حجم الدين العام ارتفاع وتزايد في الأعباء السنوية على أفراد المجتمع إذ بلغت أقصى نسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدين العام الخارجي إلى متوسط دخله في عام 2020م لتصل إلى 42.9% وهذه النسبة تكون في حدود الأمان و يعود السبب في ذلك بسبب تعليق القروض الخارجية.

ثالثاً: مؤشرات الدين العام:

تعدُّ مؤشرات الدين العام غاية في الأهمية من حيث تطور الدين العام للدولة، وتحديد وضعها لدينها العام، وهو شيء مهم في قياس العلاقة بين الدين العام وبعض المؤشرات الاقتصادية للدولة تمهيداً للتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عمومًا.

الملحق الآتي يوضح عدد من المؤشرات الخاصة بالدين العام اليمني للوقوف على موقف الدين العام في فترة الدراسة:

جدول (3)

مؤشرات الدين العام اليمني للفترة من 2005-2020م

السنة	الدين العام (مليون ريال)	نمو الدين العام (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	معدل نمو الناتج المحلي (%)	الإيرادات الذاتية (مليون ريال)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي %	نسبة الدين العام إلى الإيرادات %	نصيب الفرد من الدين العام (ريال)	عدد السكان بالإلف
2005م	1386085.6	-	3646557	-	1097104	38	126.3	69290	20004
2006م	1506730.6	8.7	4495179	23.3	1434662	33.5	105	73093	20614
2007م	1734873	15.1	5099905	13.5	1414290	34	122.7	80692	21500
2008م	1953149.3	12.6	6072272	19	1979055	32.2	98.7	88378	22100
2009م	2492825.5	27.6	5772915	-4.9	1278544	43.2	195	109334	22800
2010م	2894678.2	16.1	6786814	17.6	1774900	42.6	163.1	125018	23154
2011م	3192150.8	10.3	6644660	-2.1	1709300	48	186.8	133938	23833

السنة	الدين العام (مليون ريال)	معدل نمو الدين العام (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	معدل نمو الناتج المحلي (%)	الإيرادات الذاتية (مليون ريال)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي (%)	نسبة الدين العام إلى الإيرادات (%)	نصيب الفرد من الدين العام (ريال)	عدد السكان بالإلف
2012م	3787645	18.7	6875253	3.5	1917100	55	197.6	154428	24527
2013م	4406532.9	16.3	7701300	12.1	2026800	57.2	217.42	174620	25235
2014م	4741439.7	7.6	8467800	10	1983000	56	239.1	182672	25956
2015م	5569262.8	17.5	5729031	-32.4	1042500	97.2	534.2	208602	26698
2016م	6586400	18.3	5316938	-7.20	455300	123.9	1446	239854	27460
2017م	8169780.9	158.3	5190032	-2.4	349000	157.4	2340.9	290017	28170
2018م	11878596	45.4	11579000	123	719000	103	1652	410782	28917
2019م	13370137.2	12.6	12606000	9	874000	106	1530	450430	29683
2020م	15657244	17.1	14012000	11	882000	111.7	1775	524953	29826

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005-2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.

- الجهاز المركزي للإحصاء - كتب سنوية متفرقة 2005 - 2017م.

وبتحليل بيانات الجدول (3) يتضح الآتي:

أدى العجز التراكمي في الموازنة إلى زيادة تصاعد الرصيد القائم لإجمالي الدين العام بمعدل نمو سنوي بلغ 14.9% في المتوسط في الفترة 2005-2014م ولكنه قفز قفزة ملحوظة عام 2015م؛ إذ ارتفع إجمالي الدين العام من نحو 1386 مليار ريال عام 2005م إلى 5569 مليار ريال عام 2015م، بنسبة زيادة بلغت 301% ومصدر هذه الزيادة هو ارتفاع الدين المحلي؛ أما الدين الخارجي فقد انخفض بسبب تعليق السحب من القروض الخارجية وتسديد البنك المركزي جزء من خدمة الدين الخارجي.

وتتعدد المؤشرات التي تذكر في هذا المجال وسوف نقنصر منها على المؤشرات الأساسية، التي توضح الصورة في التعرف إلى درجة الخطورة في إدارة الدين العام القائم والقدرة على تلافي هذه المخاطر في المستقبل، وذلك كله نوضحه في الفقرات الآتية:

أ- الدين العام والناتج المحلي الإجمالي:

إن العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي علاقة عضوية؛ إذ إنه يمول إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات

أخرى، وأن القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يسهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء سدادًا للديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة ربما لم تسهم الآن في هذا الناتج؛ ولذا فإنه تقاس هذه العلاقة بمؤشرين، هما:

1- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول (3) أن نسبة الدين العام في اليمن إلى الناتج المحلي في الفترة 2005م وحتى عام 2014م بقيت في حدود آمنه في تلك الفترة، وكذلك قدرة الدولة على الوفاء بديونها.

وقد تطور حجم الدين العام عامًا بعد آخر إذ بلغ في عام 2005م نحو 1.3 تريليون ريال ليصل إلى نحو 15,6 تريليون ريال عام 2020م وبما نسبته 38%، 111% من إجمالي الناتج المحلي؛ إذ اتسمت بالتزايد المطرد في حجم الدين العام في فترة الدراسة؛ إذ نلاحظ في بداية الفترة ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من (38%) عام 2005م إلى (43.2%) عام 2009م ثم انخفضت في عام 2010م إلى (42.6%) ثم عادت إلى الارتفاع في عام 2011م و2012م و2013م لتصل إلى (48% و55% و57.2%) على التوالي ثم انخفضت في عام 2014م إلى 56% ثم عادت من جديد للتصاعد للفترة 2015م-2020م إذ بلغت أقصاها في عام 2017م، فقد بلغ الدين العام ما نسبته 157.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومما سبق استعراضه نرى أن نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2015م-2020م، هي نسب تتجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليًا؛ وذلك يعكس مدى إفراط الحكومات المتعاقبة في اللجوء إلى الدين العام لسد العجز في الموازنة العامة للدولة؛ بسبب تراجع الإيرادات النفطية وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد.

2- مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي:

يكون وضع الأمان بالتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام، ولكن الملاحظ في حالة اليمن أن الدين العام يتزايد بمعدل سنوي أكبر من معدل نمو الناتج المحلي ولمقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

لليمن في فترة الدراسة، يمكن الاستناد إلى البيانات الرسمية التي تشير إلى معدلات النمو السنوية لهذين المؤشرين.

نلاحظ أن معدل نمو الدين العام في عام 2007م كان 15.1% في حين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه 13.5% وفي عام 2009م ارتفع معدل نمو الدين العام إلى 27.6% في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي إلى 4.9% وفي عام 2011م كان معدل نمو الدين العام 10.3% في حين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه 2.1-% ثم في عام 2012م ارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى 3.5% وبالمقارنة ارتفع معدل نمو الدين العام لنفس العام إلى 18.7% وتراجع معدل نمو الناتج المحلي إلى 32.4-% في عام 2015م في حين كان معدل نمو الدين العام تفوق معدل نمو الناتج المحلي للعام نفسه؛ إذ بلغ معدل 17%.

ب - مؤشر الدين العام إلى إيرادات الدولة:

يعدُّ مؤشر الدين العام إلى إيرادات الدولة مؤشراً مهماً لمعرفة قدرة الحكومة على السداد والفترة الزمنية اللازمة لسداد الدين، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الحكومة بحاجة إلى وقت أطول في عملية السداد.

كذلك يظهر الجدول (3) أن نسبة الدين العام إلى الإيرادات الذاتية قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في سنوات الدراسة؛ إذ ارتفعت نسبة الدين العام إلى الإيرادات الذاتية في الفترة 2005م - 2015م من 126.3% إلى 534.2% لتعود للتذبذب من جديد والتصاعد لتصل ذروتها في العام 2017م؛ إذ بلغت 2340.9%؛ وذلك ينذر بمخاطر عالية على المالية العامة في اليمن، ولعلَّ السبب في تأرجح النسب وتراوحها بين الارتفاع والانخفاض إنما يرجع في الأساس إلى زيادة نسب نمو الدين العام عامًا بعد آخر، وقصور في نمو الإيرادات الذاتية التي تفتقد الحكومة غالبًا السيطرة والتحكم بها، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة.

ج- الدين العام وعجز الموازنة:

أن العجز في الموازنة يتزايد عام بعد آخر، وهو الأمر الذي يعبر عن الاتجاه العام المتزايد لهذا العجز؛ إذ كان العجز 58.4 مليار ريال عام 2005م، وبنسبة 2% من

الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفض إلى 45.7 مليار ريال في عام 2006م وبنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي ثم تصاعد في عام 2007م، ليصل إلى 309.2 مليار ريال وبما يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفض في عام 2008م ثم عاد من جديد للتصاعد في عام 2009م ليصل إلى 517.7 مليار ريال وبنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ظلَّ هذه العجز يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في فترة الدراسة ليصل ذروته في عام 2018م؛ إذ وصل إلى 2.1 تريليون ريال وبنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود السبب في ذلك إلى تنامي الصراع الدائر عام 2015م؛ إذ كان له تأثير سلبي عميق في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة؛ فقد توقفت صادرات النفط على نطاق واسع؛ وذلك أدى إلى انهيار الإيرادات العامة.

وفي عام 2019م انخفض العجز في الموازنة العامة الدولة إلى 703 مليار ريال بما يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفع عام 2020م إلى 782 مليار ريال وبنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، لقد ظلَّ هذه العجز يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض؛ إذ بلغ متوسط العجز نحو 536.6 مليار ريال وبنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي يشير إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة والذي مول من الاقتراض من القطاع المصرفي من استخدام أداة الدين، مثل: أدون الخزنة أو من السحب على المكشوف من البنك المركزي، وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم التضخم وارتفاع المديونية الداخلية وانعكس ذلك سلبًا على الأداء الاقتصادي والمستوى المعيشي للسكان .

د- مؤشرات أعباء خدمة الدين:

خدمة الدين العام: وهي المبالغ التي يجب دفعها سنويًا لسداد الفوائد على الدين العام والأقساط، وتتمثل مؤشرات أعباء خدمة الدين في الالتزامات المالية، التي يجب على اليمن تسديدها على الديون والفوائد المستحقة عليها.

جدول (4)

أعباء الدين العام في اليمن للفترة (2005-2020م) (مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الذاتية	النفقات العامة	أعباء الدين العام	خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي %	خدمة الدين العام إلى الإيرادات الذاتية %	خدمة الدين العام إلى النفقات العامة %
2005م	3646557	1097104	1169242	69100	2	6	6
2006م	4495179	1434662	1403966	87000	2	6	6
2007م	5099905	1414290	1738234	97400	2	7	6
2008م	6072272	1979055	2226268	125900	2	6	6
2009م	5772915	1278544	1823853	124600	2	10	7
2010م	6786814	1774900	2025200	159900	2.4	9	7.9
2011م	6644660	1709300	2038900	230200	3.4	13.5	11.29
2012م	6875253	1917100	2666000	412200	6	21.5	15.47
2013م	7701300	2026800	2691100	472700	6.1	23.3	17.57
2014م	8467800	1983000	2521900	524100	6.2	26.4	20.79
2015م	5729031	1042500	1884000	605500	10.6	58.1	32.14
2016م	5316938	455300	1428600	475600	9	104.5	33.30
2017م	5190032	349000	839800	23300	0.4	6.7	2.78
2018م	11579000	719000	1652000	8000	0.1	1.1	0.49
2019م	12606000	874000	1625000	30000	0.2	3.4	1.85
2020م	14012000	882000	1712000	255000	1.2	1.9	14.90

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005-2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.

- الجهاز المركزي للإحصاء - كتب سنوية متفرقة 2005 - 2017م.

إن العبء الاقتصادي والمالي للدين العام يقاس من عدد من المؤشرات، التي تعكس مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الدين وتساعد على رصد مخاطر الملاءة والسيولة المرتبطة بالدين العام، وباحتساب أهم هذه المؤشرات في الجدول (4)، يلاحظ ما يلي:

1- نسبة أعباء الدين العام إلى جملة الإيرادات:

تعدُّ نسبة أعباء الدين العام إلى إجمالي الإيرادات مؤشراً مهماً لقدرة الحكومة على تحمل تكاليف الديون وتوفير الخدمات العامة للمواطنين.

شكلت خدمة الدين العام (الإقساط والفوائد) 26.4% و58% و104.5% من إجمالي الإيرادات الذاتية في الأعوام 2014م و2015م و2016م على التوالي هذا يعني أن عبء الدين العام تجاوز الحدود الآمنة (25%) وبناء عليه نلاحظ كون أعباء الدين العام أصبح يلتهم كل لإيرادات منذ عام 2014م؛ وذلك ينذر بعدم استدامة المالية العامة.

كذلك نلاحظ أن ارتفاع عبء المديونية في الموازنة أصبحت ثقباً يلتهم الإيرادات العامة؛ إذ اقتضرت وظيفة الموازنة العامة على تحصيل الإيرادات لدفع نفقات المديونية العامة؛ إذ بلغت لعام 2016م كنسبة من الإيرادات العامة 104.5%؛ بحيث أصبحت الإيرادات العامة لا تغطي نفقات مدفوعات فوائد الدين العام وهو الأمر الذي يشير إلى استفحال المديونية وتنعكس سلباً على التهام الإيرادات العامة وعدم القدرة في الوفاء بالمديونية وبالنتيجة فقدان الثقة بالوضع الاقتصادي.

توضح هذه البيانات إلى أن نسبة أعباء الدين العام إلى إجمالي الإيرادات في اليمن ارتفعت كثيراً في فترة الدراسة، وذلك يعكس زيادة الديون وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد وتتطلب هذه الزيادة إجراءات حازمة لتحسين الإدارة المالية والضريبية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية؛ من أجل تحقيق الاستدامة المالية للدولة، وتخفيف العبء عن المواطنين.

2- نسبة أعباء الدين العام إلى جملة النفقات العامة:

نسبة الدين العام إلى إجمالي النفقات العامة هي مؤشر آخر يستخدم لتقييم مدى تحمل الحكومة لتكاليف الديون والتزاماتها المالية الأخرى.

ومن بيانات الجدول (4) وتحليل نفقات فوائد الدين العام يلاحظ أنها بلغت في المتوسط للفترة 2005م - 2014م مبلغ 230 مليار ريال وكنسبة من النفقات العامة شكل 11.3% وهو الأمر الذي يشير إلى أنها تقع تحت الخط الآمن البالغ 25% من الإنفاق العام.

كذلك يلاحظ ارتفاع عبء المديونية؛ إذ ارتفعت مدفوعاتها ارتفاعاً متزايداً لتصل إلى 605.5 مليار ريال و475.6 مليار ريال في عام 2015م و2016م على التوالي ونسبة

من النفقات العامة في السنوات نفسها شكلت 32.1% و33.3%؛ وذلك يشير إلى ارتفاع حجم مدفوعات المديونية.

ومن عرض ما سبق نلاحظ أن عبء الدين العام تجاوز الحدود الآمنة (25%) كما استحوذت خدمة الدين العام على أكثر من النفقات الاجتماعية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمياه)، ولم تترك مساحة للإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية والبرامج الاستثمارية، وأصبح الدين العام في وضع غير مستدام.

هـ- نصيب المواطن من الدين العام:

يعدُّ نصيب المواطن من الدين العام مؤشراً مهماً لتقييم تحمل المواطنين للدين العام، لقد بلغ عدد السكان اليمن عام 2020م نحو 29.8 مليون مواطن، هم الذين يتحملون الدين العام وأعباءه، ويفترض أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع إمكانياته المتمثلة في متوسط نصيبه من الدخل القومي، وتكون في حدود الأمان إذا وصل نصيب الفرد من الدين العام 50% من متوسط دخله في السنة.

جدول (5)

نصيب الفرد من الدين العام للفترة (2005-2020م)

السنوات	الدين العام (مليون ريال)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	نصيب الفرد من الناتج القومي (ريال)	متوسط نصيب الفرد من الدين العام (ريال)	نصيب الفرد من الدين العام إلى متوسط دخله السنتوي %	عدد السكان بالآلاف
2005م	1386085.6	3646557	182291	69290	38	20004
2006م	1506730.6	4495179	218064	73093	34	20614
2007م	1734873	5099905	237205	80692	34	21500
2008م	1953149.3	6072272	274763	88377	32	22100
2009م	2492825.5	5772915	253198	109334	1	22800
2010م	2894678.2	6786814	293116	125018	43	23154
2011م	3192150.8	6644660	278800	133938	48	23833
2012م	3787645	6875253	280313	154428	55	24527
2013م	4406532.9	7701300	305183	174620	57	25235

25956	56	182672	326236	8467800	4741439.7	2014م
26698	97	208602	214586	5729031	5569262.8	2015م
27460	124	239854	193625	5316938	6586400	2016م
28170	157	290017	184240	5190032	8169780.9	2017م
28917	103	410782	400422	11579000	11878596	2018م
29683	106	450430	424688	12606000	13370137.2	2019م
29826	111	524953	469791	14012000	15657244	2020م

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005-2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.
- الجهاز المركزي للإحصاء - كتب سنوية متفرقة 2005 - 2017م.

وعند استعراض بيانات الجدول (5) نلاحظ أن نصيب الفرد من الدين العام عام 2005م مبلغ 69290 ريالاً وينبغي أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع إمكانياته المتمثلة في نصيبه من الدخل فيكون هذا المؤشر في حدود الأمان إذا وصل نصيب الفرد من الدين العام 50% من دخله في السنة، ولما كان نصيب الفرد من الدخل 182291 ريالاً فإن نسبة نصيب الفرد من الدين العام إلى متوسط الدخل تبلغ 38% وهذه النسبة تكون في حدود الأمان ثم ارتفع وتضاعف حجم الدين العام في السنوات اللاحقة، ولقد صاحب تزايد حجم الدين العام ارتفاع وتزايد في الأعباء السنوية على أفراد المجتمع؛ إذ بلغت أقصى نسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدين العام إلى متوسط دخله وذلك عام 2017م لتصل إلى 157%، ويعود السبب.

في ذلك الارتفاع إلى زيادة معدلات نمو الدين العام المحلي عن معدلات نمو الناتج المحلي وانخفاض مستويات الدخل الفردية وارتفاع النمو السكاني.

و- مؤشرات الاقتدار المالي العام:

ويستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة تزايد الديون ومخاطرها، ومنه يمكن التعرف إلى مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل أم لا؟ بمعنى تحمل أعباء الموجود منها، وتقليل الاعتماد على الديون في المستقبل. ويُعرف إلى ذلك بمؤشرات عديدة، من أهمها ما يلي:

1- مدى تناسب معدل النمو في الإيرادات العامة والنفقات العامة: يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل في كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات.

جدول (6)

تطور معدل نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة (2005-2020م)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (مليار ريال)	معدل نمو الإيرادات العامة %	إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض (مليار ريال)	معدل نمو النفقات العامة %
2005م	1145.2	-	1184.3	-
2006م	1484.6	30	1420.6	20
2007م	1460.5	-24.1	1754.8	24
2008م	2027.8	39	2248.2	28
2009م	1341.1	-34	1848	-18
2010م	1812.4	35	2086.3	13
2011م	1745.6	-4	2056.7	-1.4
2012م	2404.8	37.8	2775.5	34.9
2013م	2137.2	-11.1	2728.4	-1.7
2014م	2231.4	4.4	2567.2	-5.9
2015م	1053.2	-52.8	1909	-25.6
2016م	898.6	-14.7	1667.8	9.1
2017م	864.4	-3.8	1274	-12.6
2018م	743	-14	2853	123.9
2019م	922	24	1625	-43
2020م	930	0.8	1712	5.4
المتوسط	1450	0.8	1982	9.4

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005-2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.

- الجهاز المركزي للإحصاء - كتب سنوية متفرقة 2005م - 2017م.

وبالنظر إلى بيانات الجدول (6) نجد أن معدل نمو النفقات يزيد بكثير عن معدل نمو الإيرادات، ويتزايد هذا الفرق من سنة لأخرى؛ وذلك يعني مزيداً من عجز الموازنة ومزيداً من الدين العام، ففي حين كان متوسط معدل نمو الإيرادات العامة في فترة الدراسة قد بلغ 0.8% فإن متوسط معدل نمو النفقات للفترة نفسها 9.4%.

في عام 2006م كان معدل نمو الإيرادات نحو 30% ثم انخفضت إلى -24.1% وذلك في عام 2007م، لقد ظلَّ معدل نمو الإيرادات يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في فترة الدراسة، وفي عام 2015م أخذ معدل نمو الإيرادات في التنازل لينخفض إلى أقصى نسبة، والذي بلغت -52.8%. وفي المقابل نجد أن معدل نمو النفقات في العام نفسه انخفض ولكن بمعدل أقل؛ إذ بلغ -25.6% ففي حين معدل نمو الإيرادات العامة في السنوات 2016م و2018م و2020م كان -14.7% و-14% و0.8% على التوالي آخذًا في التنازل نجد أن معدل نمو النفقات أكبر وآخذًا في التزايد؛ إذ بلغ في السنوات نفسها 9.1% و123.9% و5.4% على التوالي.

ومما سبق استعراضه نلاحظ أنه لم يكن هناك تناسب كافٍ بين معدل نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة في اليمن في فترة الدراسة فقد شهدت البلد زيادة في الإنفاق العام في هذه الفترة؛ وذلك أدى إلى زيادة العجز في الميزانية، وتراكم الدين العام.

وفي الفترة 2010م و2012م و2014م، شهدت اليمن زيادة في إيراداتها النفطية وتحسن في معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار، ومن ثم زادت الإنفاق العام في تلك الفترة. ولكن بعد الصراع المسلح الذي اندلع في البلد في عام 2015م، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمالية، وتراجعت الإيرادات النفطية؛ وذلك أدى إلى تراجع الإيرادات العامة، وزيادة العجز في الميزانية.

علاوة على ذلك، شهدت اليمن في الفترة من 2015م إلى 2020م تدهورًا في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية؛ وذلك أدى إلى تراجع الإيرادات العامة، وزيادة النفقات العامة؛ بسبب الحاجة إلى تغطية تكاليف الحرب والإغاثة الإنسانية. ومن ثم، لم يكن هناك توازن بين الإيرادات والنفقات.

2- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام:

تدلُّ زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه؛ أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر ينذر بالخطر.

علاوة على ذلك، شهدت اليمن في الفترة من 2015م إلى 2020م تدهورًا في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية؛ وذلك أدى إلى تراجع الإيرادات العامة، وزيادة النفقات العامة؛ بسبب الحاجة إلى تغطية تكاليف الحرب والإغاثة الإنسانية. ومن ثم، لم يكن هناك توازن بين الإيرادات والنفقات.

2- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام:

تدلُّ زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه؛ أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر ينذر بالخطر.

جدول (7)

تناسب سعر الفائدة ومعدل نمو الدين العام للفترة (2005-2020م)

السنوات	سعر الفائدة	معدل نمو الدين العام
2005م	13	14.8
2006م	13	8.7
2007م	13	15.1
2008م	13	12.6
2009م	10	27.6
2010م	20	16.1
2011م	20	10.3
2012م	18	18.7
2013م	15	16.3
2014م	15	7.6
2015م	15	17.5
2016م	15	18.3
2017م	15	158.3
2018م	15	45.4
2019م	17	12.6
2020م	17	17.1
المتوسط	14.3	26.1

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005م-2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.

- الجهاز المركزي للإحصاء- كتب سنوية متفرقة 2005 - 2017م.

ولقد كان الوضع في اليمن في فترة الدراسة منذ بداية عام 2005م وحتى عام 2020م يزيد فيه معدل الفائدة على معدل نمو الدين العام باستثناء عام 2005م و2007م و2009م و2014م و2019م الذي كان فيه سعر الفائدة تزيد على معدل الدين العام؛ إذ بلغت 13% و13% و10% و15% و17% على التوالي في حين كان معدل نمو الدين العام لنفس الفترة تشكل 14.8% و15.1% و27.6% و7.6% و12.6% على التوالي، كذلك قد بلغ متوسط سعر الفائدة في فترة الدراسة نحو 14.3% وكان معدل نمو الدين العام 26.1%.

نلاحظ أنه كلما زاد معدل نمو الدين العام، زادت فرصة ارتفاع أسعار الفائدة على الدين العام؛ نظرًا لزيادة مخاطر الائتمان، وتدهور قدرة الحكومة على سداد الديون، وعلى العكس، كلما انخفض معدل نمو الدين العام، انخفضت فرصة ارتفاع أسعار الفائدة.

ومما سبق استعراضه من تحليل لمؤشرات الدين العام نرى أن اليمن تعاني من أزمة اقتصادية ومالية خانقة منذ سنوات، وتشهد أسعار الفائدة على الدين العام ارتفاعًا كبيرًا في الفترة الأخيرة؛ نتيجة لتراكم الديون وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلد. وتسعى الحكومة اليمنية إلى الحصول على دعم دولي للتخفيف من الأزمة الحالية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتحسين الأوضاع المالية للبلد.

ومما سبق عرضه في هذا المبحث - عمومًا - من الدراسة التحليلية للدين العام في اليمن في مدة الدراسة نرى أن تخفيض حجم الدين العام (المحلي والخارجي) في الجمهورية يمثل تحديًا كبيرًا، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في البلاد، وقد أدى تراكم الديون العامة إلى تراجع الثقة في الاقتصاد اليمني، وزيادة تكلفة الاقتراض؛ وذلك يجعل من الصعب على الحكومة اليمنية تلبية متطلبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، أن الدين العام في اليمن يعاني من مشكلات عديدة وتحديات كبيرة، من أهمها: النزاع المسلح، والإنفاق الحكومي الزائد، وانخفاض إيرادات النفط والغاز،

وتدهور العملة المحلية وعدم القدرة على سداد الديون، والفساد، والتضخم، والفقر والبطالة، والنزوح الداخلي، والكوارث الطبيعية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- يشكل الدين العام في اليمن عبئاً ثقیلاً على الاقتصاد؛ إذ يرتبط نشوؤه أساساً بالعجز المزمن في الموازنة العامة ويتأثر كثيراً بحجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي؛ إذ إن اتساع فجوة الموارد والقائمة على عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل متطلبات التنمية المرجوة، وهو الأمر الذي دفع الحكومة للجوء إلى الدين العام وعدم الاهتمام بإيجاد البدائل اللازمة لاستغلال الطاقات والموارد الاقتصادية الكامنة لتحقيق الفائض الاقتصادي، وذلك يؤدي إلى تنامي معدلات الدين العام وأعبائه، ويلحق الأثر الكبير في النمو الاقتصادي.
- 2- تسببت خدمة الديون في تحويل جزء كبير من الموارد المالية لسداد الديون بدلاً من استخدامها في الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير القطاعات الإنتاجية؛ وذلك أثر سلباً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول.
- 3- أن التوسع والاستمرار في إصدار أذون الخزانة قد أدى إلى حرمان القطاع الخاص من الموارد، التي اتجهت للاستثمار في أذون الخزانة، وهو ما يعني التأثير السلبي في قدرة القطاع الخاص في تنفيذ الخطط الاستثمارية؛ وهذا بدوره أدى إلى ظهور ما يعرف اقتصادياً بـ (أثر) (المزاحمة)؛ أي: مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على موارد السيولة والمدخرات المحلية المتاحة في الاقتصاد، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى ضعف حجم الاستثمارات في الاقتصاد وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

- 4- ارتفاع تكاليف إصدار أذون الخزانة؛ إذ إن الأعباء التي تحملتها الحكومة أدت إلى الحد من قدرة الدولة في دعم الاستثمار العام؛ إذ إن معظم مبالغ تلك

الإصدارات وجهت لتغطية الإنفاق الجاري، وهو ما يثبت تحول أنون الخزانة إلى عبء على الدولة أكثر من كونها أداة لتشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

5- تدهور العملة المحلية إذ يعاني اليمن من تدهور قيمة الريال اليمني كثيرًا؛ وذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف الدين العام، وتراجع القدرة على سداد الديون.

6- غياب إستراتيجية واضحة وشاملة للدين العام في الجمهورية اليمنية كان من نتائجها ظهور حالات التعارض والتنازع في إدارة الدين العام وأدواته واستخدامه إلى جانب أنه لا يوجد حد أقصى للدين العام يجري في ضوئه ضبط السياسات المالية والنقدية.

ثانيًا: التوصيات:

خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1- ضرورة العمل على تفعيل الرقابة على عملية الاقتراض للاستفادة من هذه القروض بالشكل الأمثل وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بهدف تقليل الأعباء الناتجة عن المديونية والأسهام في تنشيط النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو الاقتصادي.

2- يتطلب من الحكومة اليمنية أن تتخذ إجراءات صارمة وفعالة؛ لتحسين إدارة الدين العام، وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد، وذلك بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية اللازمة، وتحسين جودة الإنفاق، وتحديد الأولويات في الإنفاق الحكومي، وتنويع مصادر الإيرادات المالية لزيادة الإيرادات الحكومية من مصادر أخرى، مثل: الزكاة، والضرائب، والرسوم، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد.

3- لإدارة الدين العام بفعالية يتطلب إنهاء الصراع المسلح، وتحقيق السلام والاستقرار، في البلد، وإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير الاقتصاد اليمني، وتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية والتنمية؛ لتلبية احتياجات السكان،

وتحسين مستوى المعيشة في البلد، وتتطلب هذه الجهود التعاون والتضامن الدولي والمساعدات الإنسانية والتنمية لليمن.

4- ينبغي للبنك المركزي اليمني في عدن ووزارة المالية أن تحسن مستوى التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية. كذلك ينبغي للحكومة اليمنية أن تقلل من اعتمادها تدريجيًا على تمويل البنك المركزي (أي: طباعة الأوراق النقدية الجديدة) للموازنة؛ لأن هذا التوسع النقدي في ظل البيئة الحالية سيسهم دائمًا في زيادة مستوى التضخم وانخفاض سعر صرف الريال، وينطوي على عديد من المخاطر على الاقتصاد الكلي.

5- ضرورة أن تتبنى السلطات المالية نظام الخزانة العامة، الذي يقوم على ربط النفقات العامة بالإيرادات العامة، وتخطيط، النقدية، بما من شأنه الإساهم في تقليص العجز المالي للحكومة، واقتصار عملية التمويل على القضايا الضرورية.

6- تشجيع القطاعات الإنتاجية التصديرية وتطويرها؛ وبناء احتياطات كافية من النقد الأجنبي بما يمكن البنك المركزي اليمني من تنفيذ سياساته في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتعزيز القوة الشرائية للعملة المحلية.

7- إعادة هيكلة الدين إذ ينبغي للحكومة اليمنية السعي إلى إعادة هيكلة الدين العام من التفاوض مع الدائنين الدوليين، وتمديد مدة السداد وتخفيض معدلات الفائدة، قد يساعد ذلك على تخفيف العبء المالي وزيادة قدرة الحكومة على تمويل الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- د. حسام عبدالعال، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر، 2017م.
- د. عماد موسى، أدوات الدين العام: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1990م.

رمزي زكي، الدين والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985م.
كمال محمد يوسف، فقه الاقتصاد العام، ستابرس للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1990م.
محمد عبد الحليم عمر، الدين العام، المفاهيم - المؤشرات - الآثار - بالتطبيق على
حالة مصر، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2003م.

ب- الرسائل العلمية والبحوث:

د. مجدولين محمد عبده سعيد، كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة
المالية في الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2011م.
شاهين، محمد، أثر الدين الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة بعض الدول العربية المقترضة،
جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012م.
الشميري، قائد ناصر، إدارة ورقابة الدين العام في الجمهورية اليمنية 1991-2005م، كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير، نقود ومالية، 2009م.
عبد الجليل مسعد عبد الله، أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية 2007م-
2012م، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، 2014م.
علي سيف عبده كليب، الآثار الكلية للدين الخارجية لليمن، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة - كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002م.
فاطمة بهاء فارس كلبونة، أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير،
جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2018م.
محمد عبد الله حسين مسعد، أذون الخزانة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية 1990-
2006م، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، 2010م.
ميساء عبادي، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة
النجاح، فلسطين، 2001م.
نصر صالح الحربي، أثر تطور الدين العام على استدامة المالية العامة في الجمهورية
اليمنية للعام 1995-2015م، غير منشورة، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، مالي
ومصرفي، 2019م.

ج- المجلات - الدوريات - المؤتمرات:

البرماوي، أدهم، أدهم، أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج انحدار العتبة، مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(العدد الثاني-الجزء الثاني)، 2021م.

جهاد صبحي عبد العزيز القطيط، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر، مج11، ع33، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، 2007م.

د. محمد أحمد باعمر، أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للفترة 2011م-2020م، مجلة الأندلس مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(55)، 2022م.

راضي العضايلة وحسن العمرو وحذيفة القرالة، هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي، 1980-2012م، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، 2015م.

سليمان خليفة مردس عجب، معتز آدم عبد الرحيم محمد، تحليل وقياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان (دراسة قياسية للفترة 1992-2021م). مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 3(4)، 2023م.

سمير أبو مدللة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011م)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 21(1)، 2016م.

عباس محمد علي إبراهيم، محمد، محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر 1994-2018م. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(2)، 2021م.

محمد علي المكردى. تطور الدين العام في اليمن وقياس أثره على عجز الموازنة العامة للفترة 1994-2016م. مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنساني، 1، 3، 2022م.

المومني رياض، المديونية الخارجية الاردنية: اسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 7، للعلوم الادارية، (2)، 1995م.

نعمة، سمير، أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من في سعر الفائدة العراق حالة دراسية للمدة 2004-2012م، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد العاشر، جامعة واسط العراق، 2013م.

د- المنشورات - التقارير:

أروى العبداني، منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، 2020م.
البنك المركزي اليمني - تقرير الادارة العامة للدين والتسليف، غير منشور، 2015م.
البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات المصرفية الصادر عن البنك المركزي اليمني في سبتمبر 2014م.

تقارير البنك المركزي اليمني - تقارير سنوية متفرقة 2005-2020م.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد - تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.
الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017م.

هـ - المراجع من المواقع الإلكترونية:

محمد، مصطفى (2004م)، الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية، شبكة الجزيرة الإسلامية، السعودية. available at www.aljazeera.net

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Jayaraman T.K Evan Lau 2008. Does external debt lead to economic growth in pacific Island countries”, Journal of Policy Modeling, 31:272-288.
Milton and Iyoha(1999) ” (External debt and economic growth in sub-Saharan African countries: An econometric study ”AERC Research Paper 90 African Economic Research consortium, Nairobi.
Abbas, Ali and Jakob Christensen (2007). The Role of Domestic Debt Markets in Economic Growth: An Empirical Investigation for Low-“ income Countries. Emerging Markets. IMF WP 07/127c entral Bank -Review 85(5) 1106.
Clements,B R.Bhattacharya and T.Q.Nguyen.(2005) ,The effect of asubsidy on the public debt level of economic development, can debt relief

- boost growth in poor countries? , International Monetary fund Washington ,Dc, USA.
- Lee, S. P., & Ng, Y. L. (2015م). Public debt and economic growth in Malaysia. Asian Economic and Financial Review, 5(1).
- Pegkas, P. (2018م). The effect of government debt and other determinants on economic growth: The Greek experience. Economies, 6(1).
- Sheikh, Muhammad Ramzan and Faridi ,Muhammad Zahir and Tariq ,Khadija . 2010م “Domestic Debt and Economic Growth in Pakistan: An Empirical Analysis”, Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS) Vol. 30, No. (December)2010م).
- Yusuf, A., & Mohd, S. (2021). The impact of government debt on economic growth in Nigeria. Cogent Economics & Finance, 9(1), 1946249.